د . محمود جاد

دراسة الطبقات الاجتماعية في مصر


دار الثقافة الجديدة

دراسة الطبقات الاجتماعية
فى مصر

دراسة الطبقات الاجتماعية

فى مصر

النشأة التاريخية والتيارات النظرية

د. محمود جاد

الطبعة الأولي مايو ١٩٩٣

الناشر: دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبري أبو علم - القاهرة

ت ٣٩٢٢٨٨٠ - فاكس ٣٥٥٠٨٧١

إهداء

الى أستاذى العزيز....

الأستاذ الدكتور/ محمود عودة

وفاء وعرفانا...

المؤلف

مقدمة

لم يبق سوي سنوات قليلة جداً ويدخل العالم القرن الحادي والعشرين. وفي حين تستعد معظم بلاد العالم للدخول في هذا القرن وهي تحتل موقعا متميزا في النظام الدولي الجديد، من خلال محاولتها التصدي الفعال لمختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تواجهها، فإننا في «مصر» نكاد ندخل هذا القرن ونحن لم نتصد بفعالية بعد لمختلف المشكلات المماثلة التي نواجهها.

وأحسب إننا لسنا بحاجة إلي التأكيد علي انه لوكنا عاقدين العزم علي دخول هذا القرن ونحن نحتل موقعا متميزا، او حتي مرضياً، في هذا النظام الدولي الجديد، فان ذلك لن يتأتي إلا من خلال التصدي الفعال لمختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية التي نواجهها. وعلي ان ذلك لن يتأتي إلا من خلال إتاحة الفرصة الحقيقية لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية – الأداة الأساسية لهذا الغرض وغايته – للتعبير عن رأيها ومطالبها بشكل ديموقراطي، وإشراكها بالفعل في صياغة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المأمول في البلاد، وعلي انه في هذه الحالة فقط سنكون قادرين علي مواجهة هذه المشكلات بالفعل، ومن ثم علي احتلال موقع متميز بين دول هذا العالم في ذلك القرن.

ولقد كانت مشكلة البحث العلمي فى مجاليه الطبيعي والاجتماعي، ولاتزال، إحدي المشكلات التي عانينا منها طوال القرن العشرين. وهي المشكلة التي يجب ان نتصدي لها في تزامن مع تصدينا للمشكلات الأخري. وعلي الرغم من تعدد أسباب ومظاهر هذه المشكلة، فان ما نود الاشارة اليه هنا هو اننا

في مصر ما نزال نفتقر إلي المؤسسات الحكومية والأهلية التي تحتضن وترعي أصحاب الرؤي النقدية والإبداعية في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ونعاني من انعكاسات السلطة الأبويه - التي ما تزال تسم مجتمعنا برمتة حتي الآن - علي علاقة كبار الأساتذة بصغارهم. ولقد حال هذا وذاك - وغيرهما من العوامل الأخري - دون تبلور وسيادة مدارس فكرية وطنية قوية ومن ثم نظريات اجتماعية مماثلة في مجال تلك العلوم. ولقد كان من نتيجه ذلك أننا مازلنا نعاني من التبعية الفكرية للغرب في مجال تلك العلوم.

واذا ما حاولنا تسليط الضوء علي هذه المشكلة الأخيرة - أي علي مشكلة السلطة الأبوية التي ماتزال تغلف علاقة كبار الاساتذة بالشباب منهم في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة - لقلنا أن هذه المشكلة وان كانت تعد سببا ونتيجة في آن واحد، فإنها ما تزال واحدة من أبرز عيوبنا الأكاديمية وواحدة من أشد القيود المفروضة علي حركة النقد والإبداع في مجال تلك العلوم. فلقد بات من الشائع ان معظم هؤلاء الأساتذة لا يقبلون أن يقوم واحد من تلاميذهم - أو واحد ممن هم في حكم ذلك من غيرهم من شباب الباحثين - بنقد اعمالهم، أو نقد النظريات الغربية التي يتبنونها نقدا علمياً موضوعيا، مما يفضي بمرور الوقت إلي صياغة شخصيات علمية تتصف بطابع الخنوع والخضوع والذيلية وتفتقر إلي ملكة النقد والإبداع والإبتكار.

وهذه الدراسة تأتي محاولة علمية للاقتراب من هذه المشكلة فى مجال علم الاجتماع، ومثالاً - كما نأمل - لما يجب ان تأتي عليه غيرها من الدراسات في بقية العلوم الاجتماعية الأخري حتي نحقق ما نرجو أن تكون عليه هذه العلوم في بلادنا القرن القادم. حيث انها تقوم بعملية مسح تاريخي لأهم

الدراسات المحلية التي تعرضت للبناء الطبقي في المجتمع المصري في العصر الحديث حتي عام ١٩٨٥، ثم تتبع ذلك بتصنيف لهذه الدراسات في تيارات نظرية معينة، وعرض كل تيار منها عرضاً نقدياً موضوعياً والإشارة إلي أكثرها صلاحية لهذا الغرض. ولعل الهدف من هذه الدراسة يتلخص في التأريخ الجزئي لنشأة علم الاجتماع فى «مصر»، وإحياء حركة النقد الذاتي الموضوعي فى مجاله بوجه عام، والكشف عن المستوي النظري الذي وصل إليه في أحد المجالات التي يهتم بها - وهو مجال الطبقات الاجتماعية - وتمهيد الأرضية للباحثين المصريين الراغبين في التنظير لمجتمعهم في هذا المجال بوجه خاص.

ولقد جاءت هذه الدراسة في فصلين عدا المقدمة والخاتمة، الفصل الأول يتناول نشأة وتطور الاهتمام التاريخي بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري في العصر الحديث حتي عام ١٩٨٥. والفصل الثاني يقدم تصنيفاً لهذه الدراسات وفقاً للتيارات النظرية التي تسلكها ونقد كل منها نقداً علمياً موضوعياً مع الإشارة إلي أكثرها صلاحية لهذا الغرض. اما الخاتمة فقد جاءت مشتملة علي اهم الاستخلاصات الي تم التوصل إليها.

وحسبى في الاسلوب الذي تناولت به هذه الدراسة هو أنني لا أبغي من ورائه سوي إحداث حركة نقد موضوعي فى مجال علم الاجتماع في «مصر» بوجه عام، وفي احد المجالات التي يهتم بها - وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية - بوجه خاص، وأعلم تمام العلم ان هناك أساتذه كباراً يتحلون بالنزاهة العلمية والموضوعية ورحابة الصدر لما قد يصيب بعض أعمالهم من أوجه نقد فى هذه الدراسة، ويدركون ان العلم - اي علم - لا يمكن ان

يتقدم الا في ظل حركة نقد موضوعي بناء. كما وحسبي فى هذا الأسلوب أيضا أن نقد الأعمال والدراسات التي ورد ذكرها في هذه الدراسة لم يتعد حدود النقد العلمي الموضوعي، فضلاً عن حدود الود لأصحابها.

وإني لآمل أن أكـون قد قدمت في هذا الكتاب محاولة للاقتراب من هذه المشكلة، ومحاولة علمية موضوعية للاقتراب من موضوع العنوان الذي يحمله.

وما توفيقى الا بالله،

محمود جاد

القاهرة فى مايو ١٩٩٣

الفصل الأول
النشأة والتطور التاريخي

لعل من بين سبل تطوير علم الاجتماع في «مصر» القيام بحصر شامل للدراسات التي تتناول تاريخ نشأة وتطور هذا العلم، أو تلك التي تتناول تاريخ نشأة وتطور أي فرع من فروعه، ومحاولة تصنيف هذه الدراسات في تيارات نظرية معينة، ومناقشة كل تيار منها مناقشة علمية موضوعية من ناحية مدي كفاءتها في معالجة الظواهر التي تهتم بها، وصولاً إلي إبراز جوانب القوة أو الضعف فيها وإبراز أكثرها صلاحية لهذا الغرض. ولا شك ان القيام بمثل هذه النوعية من الدراسات فى «مصر» كفيل بإنارة الطريق أمام الباحثين المعنيين بهذا العلم فيها بوجه عام، وإبراز معالم تطوره التاريخي أمامهم، ومساعدتهم في الوقوف علي مدي المستوي النظري الذي وصل إليـه تمهيدا لاتخاذ خطوات أبعد في مجاله.

وإعمالاً لهذا التصور علي إحدي الظواهر الاجتماعية التى يهتم بها هذا العلم في مصر – وهي ظاهرة الاهتمام التاريخي بدراسة الطبقات الاجتماعية – تحاول هذه الدراسة تتبع نشأة وتطور الاهتمام بتلك الظاهرة من بداية العصر الحديث حتي عام ١٩٨٥ ، وتصنيف الدراسات التي اهتمت بها في تيارات نظرية معينة وتذييل كل تيار منها بعرض نقدي له. ولقد تم اتباع أسلوبين محددين في تناول هذه الظاهرة، الأسلوب الأول: هو الأسلوب التاريخي، ولقد تمت الاستعانة بهذا الأسلوب في تتبع نشأة الاهتمام العلمي بظاهرة الطبقات الاجتماعية في «مصر». والأسلوب الثاني: هو الأسلوب التحليلي، ولقد تم

الإستعانة به في تصنيف الأعمال والدراسات التي اهتمت بهذه الظاهرة في تيارات نظرية معينة وتحليل هذه التيارات، ونقدها، بهدف إبراز أوجه الضعف فيها والإشارة إلي أكثرها صلاحية لهذا الغرض. ولقد تم اتباع هذين الأسلوبين فى إطار توجه نظري يتناول تاريخ الاهتمام بهذه الظاهرة فى «مصر» في العصر الحديث في إطار تناول تاريخ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية التي سادتها فى هذا العصر.

وباديء ذي بدء يمكن القول أنه علي الرغم من أن الفضل الأول في الدراسة العلمية للطبقات الاجتماعية يرجع الي جهود المفكرين الاجتماعيين من أبناء الحضارة الأوروبية بصفة عامه، وإلي جهود «كارل ماركس» و «لينين» منهم بصفة خاصة ، فإن ذلك لا يجب ان يكون مدعاة لتجاهل جهود المفكرين الاجتماعيين الآخرين من أبناء الحضارات الأخري في هذا المجال. وذلك لأن التنقيب عن جهود هؤلاء المفكرين الاخيرين، وإبرازها، من شأنه الكشف عن الثراء النوعي لتجليات هذه الظاهرة في مختلف بلاد العالم من ناحية أولي، وإتاحة الفرصة للتعديل في بعض التعميمات النظرية الغربية التي صيغت حول هذه الظاهرة في تلك البلاد من ناحية ثانية، وإزاحة الستار عن طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والطبقي النوعي للبلاد غير الأوروبية من ناحية ثالثة.

وبالنسبة لهذا الوضع في «مصر» يلاحظ أنه علي الرغم من أن هذا البلد قد شهد ظاهرة الانقسام الطبقي منذ ان شهد فائضاً في إنتاجه، فإن هذه الظاهرة لم تلق فيه اهتماما ملحوظا من جانب مفكريه الاجتماعيين علي مر العصور، اللهم باستثناء العصر الحديث. وان ذلك كان يرجع دائما الي إستمرار تخلف الفكر الاجتماعي فى هذا البلد بسبب استمرار غلبة التصورات الدينية

والغيبية والقدرية على نظرة الناس للواقع الاجتماعي وغير الاجتماعي، ومحاربة السلطة الثيوقراطية لأي مفكر اجتماعي يجرؤ علي الكشف عن الأسباب الحقيقية للظلم الاجتماعي ومن ثم عن سبل التخلص منه.

علي أن ذلك لا يعني أن هذه الظاهرة لم تلفت نظر المفكرين الاجتماعيين في «مصر» علي الإطلاق قبل العصر الحديث، بل علي العكس من ذلك لفتت نظر بعضهم وبعض غيرهم من المصلحين الاجتماعيين والأدباء والشعراء. وربما كان من أبرز الامثلة علي ذلك هي تلك الصورة التي رسمها «المقريزي» في أحد أهم أعمالة للبناء الطبقي في المجتمع المصري في آواسط القرن الخامس عشر(١). حيث قام «المقريزي» في هذ العمل بتقسيم سكان هذا المجتمع تقسيماً طبقيا وفقاً للمهنة والدخل الي سبع طبقات، أو أقسام، وفقاً لتعبيره. وهذه الاقسام الطبقية السبع هي: اهل الدولة، وكبار التجار، والاثرياء، ومتوسطو التجار واصحاب المعايش وهم السوقه، واهل الفلح من سكان القري والريف، والفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم وأجناد الحلقة، وأرباب

(١) لعل من بين المفكرين الاجتماعيين الآخريين الذين عاصروا «المقريزي» وأشاروا في سياق أعمالهم إلي ما كان عليه الوضع الطبقي للمجتمع المصري في ذلك الوقت كل من «السبكي» و «القلقشندي». حيث أشار الأول إلي ما كان عليه هذا الوضع من ناحية أفراده ووظائف هؤلاء الأفراد، وإلي ما ينبغي ان يكون هذا الوضع بدءا بالسلطان إنتهاء بأرباب الحرف. أما الثاني فقد أشار الي هذا الوضع من ناحية الألقاب والملابس وانواع الوظائف. أما «المقريزي» فقد اشار الي هذا الوضع من الناحية الاقتصادية مما جعلنا نفضل عرض رأيه هنا علي عرض آراء غيره في هذا الموضوع. للوقوف علي نبذة حول رأي كل من «السبكي» و «القلقشندي» في هذا الموضوع، انظر، ابراهيم طرخان: النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط فى العصور الوسطي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٩٩.

الصنائع والأجراء واصحاب المهن، وذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤّال الذين يتكففون ويعيشون منهم[1].

وعلي الرغم من ان محاولة «المقريزي» تلك كانت تعد محاولة متقدمة بحق بالنظر إلي ظروف عصره الفكرية والعلمية، وكان من الممكن لها ان تسهم في إحداث قدر من التطور في هذا اللون من الدراسات في «مصر» آنذاك، فان ظروف هذا العصر ذاته قد حالت دون ذلك.

وبعد ما يقرب من أربعة قرون على محاولة «المقريزي تلك – وفي عام ١٨٤٠ علي وجه التحديد – نشر «كلوت بك» دراسته عن «مصر»[2]. ولقد ضمّن «كلوت بك» هذه الدراسة تصوراً محدداً للبناء الطبقي للمجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر ينهض علي أساس خصوصيته التاريخية. ولعله يكون بذلك اول من نبه إلي – أو قال بـ – هذه الفكرة. حيث قال في ذلك: «ان من المقدور لمصر ان تحمل فى كل شئونها طابعا خاصاً بها لا يشبهها فيه شيء بالبلدان والأقطار الأخري. مثال ذلك ان تكّون

(١) راجع، المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، قام علي تحقيقه ونشره حسن زيادة وجمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، طبعة ثانية منقحة، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٧٢ – ٧٣

(٢) علي الرغم من ان «كلوت بك» كان قد نشر هذه الدراسة في ذلك العام باللغة الفرنسية، فانه من المعتقد ان هذه الدراسة كانت قد مارست تأثيرها علي الوسط الثقافي المصري في ذلك الوقت لسبب هام وهو ان هذا الوسط كان قد اصبح مرتبطا ارتباطاً عضويا بالثقافة الاوروبية بوجه عام، وبالثقافة الفرنسية بوجه خاص، نتيجة للتداعيات الثقافية والفكرية للحملة الفرنسية علي «مصر» عام ١٧٩٩ وللبعثات التعليمية التي أرسلها «محمد علي» إلي بلاد «أوروبا» ومن بينها «فرنسا»، فضلاً عن ظهور حركة للترجمة من اللغات الاوروبية – ومن بينها اللغة الفرنسية – إلي اللغة العربية.

الهيئة الاجتماعية فيها لم يمش في الطريق الذي مشي فيه هذا التكّون بغيرها من البلدان ولا سيما الأوروبية.»(١)

ولقد أكد «كلوت بك» علي دور العوامل الخارجية فى تشكيل البناء الطبقي للمجتمع المصري على مر التاريخ، فذكر ان الفاتحين كانوا يشكلون دائماً الطبقة الممتازة في هذا البناء، وان الطبقة الوسطي المصرية كانت قد نشأت في المسافة الفاصلة بين هذه الطبقة وبين بقيه الشعب، وذلك: «بما برعت فيه من العلوم والصنائع، وما بذلته من الجهود التي لا تعرف الملل فى إنجاز الأعمال» . (٢)

كما انه يفهم من سياق حديثه عن طبيعة البناء الطبقي لهذا المجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر ان العوامل الخارجيه كانت قد لعبت دورا هاما في إرساء حالة من الاستقطاب بين العرق أو السلالة وبين الطبقة فى إطار هذا البناء، حيث يقول: «ان الناس في هذا المجتمع ينقسمون الي فريقين: «احدهما الفريق الذي بيده السيطرة ويتمتع بما يرتبط بها من مظاهر التعظيم والتكريم ويستقل بفوائدها. والفريق الثاني هو المقضي عليه بالخضوع للفريق الأول، ويصيبه عار ذلك، وما يفرض عليه من الكلفة بالباهظة. وذلك الفريق هو العنصر التركي، وذاك هو العنصر المصري العربي» .(٣)

كما قام «كلوت بك» بعد ذلك بتقسيم سكان هذا المجتمع تقسيما

(١) أ. ب. كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر – الكتاب الثاني، ترجمة محمد مسعود، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٠٠

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠ – ١٠١

(٣) المرجع السابق، ص ١٠١

طبقياً – وفقاً للمحك المهني/ الاقتصادي – الي أربع طبقات على النحو التالي: الطبقة الأولي تتألف من العلماء الذين كانت لهم المكانة الاولي قبل ان يتولي «محمد علي» حكم البلاد. والطبقة الثانية تتألف من كبار وصغار الملاك والتجار. والطبقة الثالثة تتألف من العمال والصناع. والطبقة الرابعة والاخيرة تتألف من الفلاحين والمزارعين الذين كانوا يشكلون القسم الأكبر من الأمة.(١)

ومن الممكن الاتفاق مع ما يذهب إليه أحد الباحثين من أن تحليلات «كلوت بك» هذه تحليلات تربط بصورة واضحة بين تطور البناء الطبقي للمجتمع المصري وبين الغزو الخارجي لذلك المجتمع، وأنها بذلك تقترب من تحليلات مدرسة التبعية(٢)، فضلاً عن انها تنطوي – كما نري – علي أحد أهم الأفكار التي اصبح التعدديون العرقيون يستندون اليها فيما بعد في دراستهم لهذا البناء في البلاد النامية.

وبعد مضي أكثر من نصف قرن علي نشر «كلوت بك» لدراسته نشر «محمد عمر»(٣) عام ١٩٠٢ كتابا له بعنوان «حاضر المصريين أو سر تأخرهم». ولقد حاكي «محمد عمر» في هذا الكتاب كتاب «ديمولين» الذي يحمل عنوان «سر تقدم الانجليز السكسونيين» والذي كان «فتحي بك زغلول» قد نقله الي العربية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٣ – ١٠٤

(٢) انظر، السيد عبد الحليم الزيات: البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري – دراسة سوسيو تاريخية ١٨٠٥ – ١٩٥٢، الجزء الاول، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ٢٩

(٣) محمد عمر: حاضر المصريين أو سر تأخرهم، مطبعة المقتطف بمصر، القاهرة، ١٣٢٠هـ – ١٩٠٢م.

ولقد قام «محمد عمر» في هذا الكتاب بتقسيم سكان المجتمع المصري تقسيما طبقيا علي اساس الدخل والمهنه إلي ثلاث طبقات هي الطبقة العليا والوسطي والدنيا. وعن مصدر دخل الطبقة العليا يقول: «ان الطبقة العليا من الأمة المصرية هم الذين يأتي رزقهم عفوا من أطيانهم، أو من مرتباتهم، أو من أوقاف آبائهم، أو من متروكات مورثيهم..»[1]. وعن نوعية المهن التي تزاولها الطبقة الوسطي يقول ان: «منهم الذين يشتغلون لنفع الأمة بالأعمال كالتجارة والزراعة والصناعة. كما ان منهم من يشتغل بالعلم والتأليف والاستخدام وغير ذلك..»[2]. ويصف «محمد عمر» نوعية المهن التي كانت الطبقة الدنيا تزاولها – مع ملاحظة ان وصفه للمهن التي كانت هذه الطبقة تزاولها قد اقتصر علي القسم الحضري منها فقط – بأنها مهن تافهة. فالرجال منهم يبيعون: «الكبريت والكتب والأحذية والحلوي وعلائق الثياب والفستق والبطارخ والأثمار والأقمشة والجبنة والسميد والحرائر والفول السوداني والتمر هندي والعقاقير والأساور وكل حاجة تباع بقرش صاغ..»[3]. أما النساء: «فيبعن الأزهار والأقمشة وماء الورد والأثمار واللبن والعسل والمسلي. هذا بالإضافة الي مزاولة هذه الطبقة للسرقات الصغيرة والتسول والعمل كحمّاره وشيالين وعربجيه وجعيدية»[4]

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٣

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢٩

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٠. ولقد اشار «محمد عمر» الي ان المقصود بالجعيديه هم مطربو الشوارع والنواصي الذين كانوا يقومون بتسلية الناس بغناء بعض القصص الشعبية المتواترة كقصة ابو زيد الهلالي وخضرة الشريفة وغيرهما.

كما كشف «محمد عمر» عن تبعية أفراد الطبقتين العليا والوسطي في المجتمع المصري للمجتمع الاوروبي من خلال إشارته الي قيام هؤلاء الأفراد بتقليد أسلوب حياة الإفرنج – وليس من خلال إشارته الي تبعية مجتمعهم للمجتمع الاوربي – حيث ذكر فى ذلك ان افراد الطبقة العليا كانوا يقلدون الافرنج فى اسلوب حياتهم وان افراد الطبقة الوسطي المصرية كانوا يقلدون افراد الطبقة العليا في نفس الشيء[١]. ولقد امتدح «محمد عمر» افراد الفئة المثقفة من هذه الطبقة الأخيرة عندما قال عنهم: «وهؤلاء فى الحقيقة زهرة الأمة وزينتها. وانما توزن بهم، لأنهم إذا حدث فى الأمة نجاح فانما يكون منهم. وهم المعول عليهم فى الحقيقة لارتقاء الأمة وتهذيبها وتعليمها. اذ هم كالأعضاء العاملة في الجسم وهم الذين يسعون لاكتساب الفضائل. فان ظهر نجاح في الطبقة السفلي فبإنهاضهم، وان ظهر تهذيب فى الاخلاق من الطبقة المثرية فبإجتذابهم، لأنهم هم الوسط بين الطبقتين تستفيد كل طبقة منهم.. فليس فيهم خمول الطبقة العليا ولاجهل الطبقة الدنيا»[٢]

ولعل القراءة المتأنية لكتاب «محمد عمر» تفضي الي القول بان هذا الكتاب يتناول بالوصف أسلوب حياة طبقات المجتمع المصري بوجه عام – واسلوب حياة طبقاتة الحضرية بوجه خاص – في أواخر القرن التاسع عشر. وانه يتناول أسلوب حياة كل طبقة من هذه الطبقات من خلال استعراض عدة مظاهر أو جوانب محددة هي، مصادر الدخل، المهن، طرق الزواج، الاحتفال بمولد الأطفال، النظرة الي الدين، مدي استخدام اللغة العربية والموقف من الحضارة الغربية.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١١ – ١٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٨٣.

غير ان افتقار هذه الدراسة للأسلوبين الجدلي والتحليلي، وانطلاقها عند تحديد الطبقات الاجتماعية من مظاهر – وليس اسباب – وجودها قد حال بينها وبين القدرة علي التحديد السليم لهذه الطبقات، أو التقسيم المماثل لها، أو الكشف عن اصولها الاجتماعية أو علاقتها الرأسية والافقية ببعضها البعض. وعلي هذا، فان أنسب وصف لهذه الدراسة هو انها دراسة وصفية سكونية لأسلوب حياة هذه الطبقات في أواخر القرن التاسع عشر.

وعلي الرغم من ذلك، فلقد كان من الممكن لهذه الدراسة ان تسهم في دفع حركة البحث الاجتماعي فى مجال الطبقات الاجتماعية في «مصر» الي الأمام لولا ان الظروف السياسية والاجتماعية والعلمية السائدة قد حالت دون ذلك. ولا أدل علي الدور الذي لعبته هذه الظروف في الحيولة دون ذلك من الهجوم الذي شنه بعض كبار رجال الدين، وبعض كبار رجال الطبقة العليا، على كتاب «ديمولين» عندما ظهر في ترجمتة العربية في ذلك الوقت[1].

وعلي الرغم من ان علم الاجتماع قد دخل مبكرا الي الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الاول) عام ١٩٢٥، ثم اخذ ينتقل منها فيما بعد الي بقية الجامعات المصرية الاخري منذ منتصف الخمسينات، فان الأساتذة الذين كانوا يقومون بتدريس هذا العلم قد ظلوا – والي أواخر الستينات تقريباً – حريصين علي نقل التراث الغربي لهذا العلم عموماً – وعلي نقل التراث الفرنسي له خصوصا – الي طلابهم. ولما كان معظم هذا التراث في ذلك الوقت يتألف في معظمه من أعمال الرائدين الفرنسيين «إميل دوركايم» و «أوجست كونت»

(١) انظر، المرجع السابق، ص ١٦٣.

للذين يعطيان اهمية كبري لمسألة االتضامن والتماسك الاجتماعيين علي حساب أية مسألة اخري، فقد كان من الطبيعي ألا تحتل مسألة الطبقات الاجتماعية مكانها اللائق علي خريطة اهتمامات هؤلاء الاساتذه. كما يبدو ان هذا الاتجاه الذي سلكه هؤلاء الاساتذه قد جاء منسجما مع اتجاه طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين الذين كانوا يسيطرون بشكل مباشر، وغير مباشر، علي الجامعة المصرية فيما قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. كما انه كان من الطبيعي أيضا ألا يأتي الاهتمام العلمي بدراسة الطبقات والاجتماعية الا عندما تتوفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المواتية لذلك ومن خارج نطاق المشتغلين بهذا العلم وعلي الأقل في البداية.

فالاهتمام العلمي بالطبقات الاجتماعية لم يبدأ في «مصر» بالفعل إلا منذ منتصف هذا القرن تقريبا، وذلك حينما توفرت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية المواتية لذلك. حيث كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها «مصر» في النصف الأول من هذا القرن قد تكفلت بترسيخ وإبراز ملامح بنائها الطبقي بنفس القدر الذي تكفلت بترسيخ وابراز مساوئه. وكانت الظروف السياسية منها بصفة خاصة قد كشفت - وبخاصة في عقد الأربعينات الذي اتسم بالغليان السياسي - عن موقف مختلف الطبقات الاجتماعية من مختلف القضايا الوطنية في الداخل والخارج، وعن موقف الطبقات التي تكافح من أجل قضايا الاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية وعن تلك التي لا تكافح من اجل ذلك. وكان مما ساعد علي ذلك ايضاً الأصداء الفكرية والسياسية لقيام الثورات الاشتراكية فى «روسيا» عام ١٩١٧ و«الصين» ١٩٤٩ وانتشار الفكر الاشتراكي لهذه الثورات في «مصر» وتبني بعض مفكريها لهذا الفكر وتوظيفهم اياه في دراسة بنائها الطبقي.

ولقد جاء الاهتمام الرئيسي بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري في الخمسينات من جانب بعض المفكرين المنخرطين في العمل السياسي، والمشتغلين بالتخصصات العلمية قريبة الصلة بذلك العمل كالمشتغلين بعلوم الاقتصاد والتاريخ والسياسة. ولقد جاء اهتمام هؤلاء المشتغلين بتلك العلوم بذلك البناء في سياق اهتماماتهم الأصلية التي تدور أساسا حول مسألة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية التي شهدها هذا المجتمع في العصر الحديث، متضمنا محاولة من جانب بعضهم لإيجاد «محل للإعراب» لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ علي خريطة معالجاتهم النظرية. وفيما يلي عرض تاريخى لأهم هذه الدراسات.

وباستثناء دراسة «محمد ثابت الفندي» التي نشرت عام ١٩٤٩[١]، والتي تنطلق من وجهة نظر المدرسة الفرنسية الكلاسيكية فى تناول هذا الموضوع، فإن الدراسات الأخري التي ظهرت في الخمسينات كانت قد انطلقت في تناولها له إما من خلال مفهوم البناء الاجتماعي وإما من خلال النظرية الماركسية. وكان «ثابت الفندي» قد تناول فى هذه الدراسة الأسس التي تقوم عليها الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري من منظور المدرسة المعنية، موضحا فيها الكيفية التي يمكن بها تحديد وجود هذه الطبقات وتحديد أيديولوجيتها.

وفي عام ١٩٥٣ نشر «راشد البراوي» دراسة بعنوان «حقيقة الانقلاب الأخير في مصر». ولقد جاءت هذه الدراسة بعد عام واحد من قيام الثورة،

---

(١) الطبقات الاجتماعية من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفرنسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٩

وكانت تعد الأولي من نوعها التي تتناول بأسلوب علمي العوامل المختلفة التي أدت إلي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال نظرة شاملة للبناء الاجتماعي للمجتمع المصري، ولظروف الطبقتين الوسطي والعاملة في الفترة من ١٩١٩ الي ١٩٥٢.

وفي عام ١٩٥٤ نشر المؤلف نفسه - بالاشتراك مع «محمد حمزة عليش» - دراسة عن «التطور الاقتصادي لمصر في العصر الحديث» وتناول فيها التطور الاقتصادي للمجتمع المصري في الفتره من أوائل القرن التاسع عشر حتي منتصف القرن العشرين مع الإشارة في السياق إلي التجليات الطبقية المصاحبة لهذا التطور طوال تلك الفترة.

وفي عام ١٩٥٦ نشر «شهدي عطيه الشافعي» دراسة تحمل عنوان «تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦. ولقد تناول المؤلف في هذه الدراسة - ومن منظور ماركسي - التطور الطبقي المصاحب للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري طوال الفترة المذكورة، مبرزا فيها الاستغلال الذي تعرضت له الطبقات الفقيرة في هذا المجتمع طوالها ومحاولاً طرح تفسير لأسباب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفي العام نفسه نشر «ابراهيم عامر» دراستة المعنونة بـ «ثورة مصر القومية». ولقد تناول المؤلف فى هذه الدراسة - ومن منظور ماركسي أيضاً - التطور الاقتصادي للمجتمع المصري في العصر الحديث، وأثر هذا التطور علي تبلور الطبقات الاجتماعية في هذا المجتمع، وموقف هذه الطبقات من ثورة ١٩١٩ ومن القوي العالمية المتصارعة في الحرب العالمية الثانية، وكذلك موقفها من ثورة يوليو ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٨ نشر المؤلف نفسه دراستة الشهيرة عن

«الأرض والفلاح»[1] ، وتناول فيها التطور الطبقي المصاحب للتطور في أوضاع الملكية الزراعية في «مصر» في الفترة من آواخر القرن التاسع عشر حتي عام ١٩٥٢.

ومنذ الإعلان عن التحولات الاشتراكية في مصر عام ١٩٦١ بدأ الباحثون التاريخيون والاقتصاديون والسياسيون يبدون مزيدا من الاهتمام بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري ويفردون له الدراسات المستقلة. ومن الممكن تحديد أهداف هؤلاء الباحثين من وراء دراستهم لهذا البناء في ذلك الوقت في اهداف عملية وأخري نظرية. أما الاهداف العملية فانها تتحدد في محاولة هؤلاء الباحثين الكشف للمسئولين الحكوميين وللرأي العام عن المزايا الاجتماعية للتحولات الاشتراكية، ولفت نظر هؤلاء المسئولين إلي أهمية التعميق العملي من مفهوم العدالة الاجتماعية وضرورة الاهتمام بتحسين الاحوال الاجتماعية للطبقة العاملة وأحوال غيرها من الطبقات والفئات الاجماعية الأخري التي كان يتألف منها تحالف قوي الشعب العامل، فضلاً عن تحذير هؤلاء المسئولين من مخاطر تبلور مصالح طبقية جديدة فى ظل النظام الاشتراكي ذاته. اما الأهداف النظرية فانها قد تراوحت ما بين محاولة بعض هؤلاء الباحثين قراءة التطور الطبقي للمجتمع المصري علي ضوء النظرية الماركسية، ومحاولة البعض الآخر التساؤل عن مدي امكانية الطبقة الوسطي المصرية تطوير المجتمع المصري مثلما تمكنت هذه الطبقة من تطوير المجتمع الأوروبي إبان انتقاله من الإقطاع إلي الرأسمالية.

---

(١) للوقوف علي عرض موجز للتسلسل التاريخي لهذه الدراسات، انظر، علي بركات: في الطريق الي مدرسة اجتماعية، فكر، ع ٥، مارس ١٩٨٥، ص ٥٨.

ففى عام ١٩٦٥ نشر «محمد أنيس» عدة مقالات في «مجلة الكاتب» المصرية تناول فيها، من منظور ماركسي، تطور البناء الطبقي للمجتمع المصري في ظل انتقاله من المرحلة الإقطاعية في القرن الثامن عشر الي المرحلة الرأسمالية في القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ثم الي المرحلة الاشتراكية منذ عام ١٩٥٢. ولقد قام المؤلف في العام نفسه بجمع هذه المقالات ونشرها ضمن كتاب له يحمل عنوان «التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث». كما قام هذا المؤلف نفسه في العام المذكور أيضا – بالاشتراك مع «السيد رجب حراز» – بنشر كتاب لهما يتضمن إشارات مفيدة الي تطور البناء الطبقي للمجتمع المصري في العصر الحديث[١].

وفي عام ١٩٦٥ نشر «عادل غنيم» دراسة عن ثورة يوليو والرأسمالية وتناول فيها، من منظور ماركسي، ظروف نشأة وتطور الرأسمالية المصرية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين والصراع الذي دار بينها وبين الثورة[٢]. كما قام بعد ذلك بعام بنشر دراسة أخري له عن الأيديولوجية الديموقراطية وصراع الطبقات في «مصر»، وتناول فيها أسباب ومظاهر الصراع الطبقي – الأيديولوجي في ظل تلك الثورة[٣]. وفي عام ١٩٦٦ أيضا نشر «أمين عز الدين» أول أجزاء دراسته عن الطبقة العاملة، وتناول فيها – من منظور تاريخي – نشأة وتطور هذه الطبقة فى المجتمع المصري منذ أواخر القرن التاسع عشر حتي عام ١٩١٩ والدور التاريخي الذي لعبته في هذا

(١) «ثورة يوليو، ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ص ٣٠ – ٨٤.

(٢) «ثورة يوليو.. والرأسمالية، الطليعة، يوليو، ١٩٦٥.

(٣) «الأيديولوجية الديموقراطية وصراع الطبقات في مصر» الطليعة، اكتوبر، ١٩٦٦.

المجتمع طوال تلك الفترة[١].

وفي عام ١٩٦٨ نشر «عادل غنيم» دراسة أخري له عن الطبقة الجديدة في عهد الثورة[٢]. ولقد تناول فيها – من منظوره المذكور – الأصول الاجتماعية والرؤي الأيديولوجية لهذه الطبقة. وفي العام نفسه نشر «رؤوف عباس» دراسة عن الحركة العمالية في «مصر» في الفترة من ١٨٩٩ الي ١٩٥٢[٣]. ولقد تناول فيها بالتحليل – ومن منظور بنائي تاريخي – مصادر نشأة الطبقة العاملة، وتحديد طبيعة الادوار التي لعبتها في ثورة ١٩١٩، وكفاحها من أجل التشريعات العمالية، ونشأة التيارات الفكرية اليسارية من بين صفوفها ومحاولات القوي السياسية المختلفة استمالتها إليها.

ومنذ بداية السبعينات بدأ الباحثون الاجتماعيون يشاركون زملاءهم من التخصصات الاخري في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري. ولقد استعان هؤلاء الباحثون في هذا الصدد باسهامات الرواد الاوائل فى هذا المجال من أمثال التاريخيين والاقتصاديين والسياسيين. وسوف نلحظ فيما بعد أسماء لباحثين اجتماعيين اهتموا منذ بداية السبعينات بتناول هذا الموضوع، وذلك من امثال جمال مجدي حسنين، ومحمد الجوهري، ومحمود عودة، وعبد الباسط عبد المعطي، وغريب سيد أحمد، وسعد الدين ابراهيم، وحسن الساعاتي، والسيد الحسيني، والسيد عبد الحليم الزيات وغيرهم.

---

(١) «تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتي سنة ١٩١٩، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦.

(٢) «حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير، ١٩٦٨.

(٣) «الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

والواقع ان تأخر الباحثين الاجتماعيين عن بقية زملائهم من التخصصات الأخرى عن تناول البناء الطبقي للمجتمع حتي بداية السبعينات يثير بالمقابل تساؤلاً جانبيا هاما يدور حول سبب تأخرهم عن تناول هذا البناء حتي ذلك الوقت، وحول سبب اهتمامهم بتناوله منذ ذلك الوقت فصاعدا. واذا كانت محاولة الإجابة الوافية علي الشق الاول من هذا السؤال لا يمكن أن تتم إلا فى إطار مناقشة شاملة لقضية الانفصام بين المجتمع والجامعة في «مصر» منذ الخمسينات والستينات - وهي القضية التي تحتاج مناقشتها الي مقام ومقال آخرين - فإنه لا تلوح أمامنا إجابة مقنعة علي ذلك سوي ان إستمرار سيطرة أساتذة علم الاجتماع المحافظين على رئاسة اقسام هذا العلم في الجامعات المركزية المصرية منذ إنشاء هذه الاقسام فيها حتي ذلك الوقت، وحرصهم علي لعب دور «الحراس» علي التراث الغربي لهذا العلم - وبخاصة علي التراث المحافظ منه كذلك التراث الذي خلفه كل من «إميل دور كايم» و «أوجست كونت» وغيرهما من علماء الاجتماع المحافظين - قد ظل قاطعاً الطريق علي شباب المتخصصين فى هذا العلم الذين كانوا من الممكن ان يتناولوا هذا الموضوع من منظورات لا تلقي هوي لدي هؤلاء الاساتذه كالمنظور الماركسي. يضاف الي ذلك، ان هؤلاء الأساتذه كانوا قد صرفوا نظرهم - ونظر تلاميذهم بالتالي - عن تناول هذا الموضوع خوفاً من تسلل مثل هذا المنظور الأخير إلى أقسامهم الأمر الذي كان من الممكن أن يجرهم إلي متاعب سياسية هم في غني عنها.(١) أما فيما يتعلق بالإجابة علي الشق الثاني من هذا السؤال، وهو

(١) لعل مما يدلل علي ذلك جزئيا هو قول أحد هؤلاء الأساتذة في إحدي المحاضرات التي القاها علي طلاب قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس في السبعنيات - وكان المؤلف آنذاك أحد الطلاب الحاضرين لتلك المحاضرة - بأنه رفض القيام بدراسة عن الفقراء فى الخمسينات خشية ان يطلق عليه انه «شيوعي» !!

لماذا بدأ الباحثون الاجتماعيون يهتمون بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري منذ بداية السبعينات علي وجه التحديد، فإنها تتحدد أساساً في زوال السبب الذي كان يمنعهم من ذلك قبلا، وهو تخرج كوادر شابة من أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا علي مؤهلاتهم العلميه سواء في الداخل أو الخارج وأصبحوا يملكون رؤي فكرية تقدمية مخالفة لتلك التي يملكها أساتذتهم القدامي، واتجاههم الي دراسة الموضوعات التي يرون انهـا تمثل صلب علم الاجتماع وفي مقدمتها موضوع البناء الطبقي للمجتمع المصري.

وللإنصاف لابد من الإشارة إلي إنه عندما بدأ الباحثون الاجتماعيون المصريون يشاركون زملاءهم من التخصصات الأخري في تناول موضوع البناء الطبقي للمجتمع المصري، فانهم قد أحدثوا في تناوله طفرة كمية وكيفية أثمرت في النهاية عن تبلور رؤي نظرية جديدة لم تكن مطروحة من قبل وعلي نحو ما سيتضح فيما بعد.

ولقد تراوحت أهداف الباحثين الاجتماعيين وغير الاجتماعيين من وراء دراستهم للبناء الطبقي للمجتمع المصري في حقبة السبعينات ما بين أهداف عملية وأخري نظرية. أما الأهداف العملية فإنها تتحدد أساساً فى هدف رئيسي وهو محاولة الكشف عن السلبيات التي شابت تطبيق الاشتراكية في «مصر» في حقبة الستينات، وعن المخاطر الاجتماعية والطبقية التي ترتبت علي الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعنيات. اما الاهداف النظرية فانها قد تراوحت ما بين محاولة بعض هؤلاء الباحثين إثبات صلاحية النظرية الماركسية لدراسة البناء الطبقي لهذا المجتمع، ومحاولة البعض الآخر التوفيق بين هذه النظرية وبين النظرية الوظيفية بهدف دراسة هذا البناء، ومحاولة البعض

الآخر تناول هذا البناء من خلال منهج جديد يتخذ من خصوصية المجتمع المصري ركيزة نظرية ومنهجية لهذا الغرض.

ففى عام ١٩٦٩ نشر «جمال مجدي حسنين» دراسة عن الملامح العامة للوضع الطبقي في المجتمع المصري فى الستينات[١]. ولقد تناول المؤلف في هذه الدراسة الملامح المذكورة من خلال مفهوم أسلوب الانتاج وعلي ضوء خلفية نظرية ماركسية.

وفي عام ١٩٧٠ نشر «شريف حتاتة» دراسة عن التحولات الطبقية التي شهدها المجتمع المصري منذ قيام الثورة حتي آواخر الستينات[٢]. ولقد تناول المؤلف في هذه الدراسة تلك التحولات من خلال منهج جدلي لايخلو من إسقاطات ماركسية، وأوضح فيها الفرق بين معني بعض المصطلحات الفنية كالفرق بين معني مصطلح التقسيم الاجتماعي للعمل ومصطلح والتقسيم المهني له، وكذلك الفرق بين معني مصطلح العمل اليدوي ومصطلح العمل الذهني.. الخ. وفي العام نفسه نشر «أمين عز الدين» ثاني أجزاء دراستة عن الطبقة العاملة، وتناول فيه تطور هذه الطبقة طوال الفترة من ١٩١٩إلي ١٩٢٩[٣] ومواقفها السياسية المختلفة طوال تلك الفترة.

وفي عام ١٩٧٢ نشر «جمال مجدي حسنين» دراسة اخري تناول فيها – من منظوره المعني – الخصائص العامة للتركيب الطبقي للمجتمع عشية قيام

(١) «صورة من المجتمع المصري المعاصر»، الكاتب، اكتوبر، ١٩٦٩.

(٢) «تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية» الكاتب، سبتمبر، ١٩٧٠.

(٣) «تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ – ١٩٢٩ – من الثورة الوطنية إلي الأزمة الاقتصادية»، دار الشعب. القاهرة، ١٩٧٠.

ثورة ١٩٥٢[١].

ومنذ عام ١٩٧٢ بدأ اهتمام هؤلاء العلماء بالبناء الطبقي للمجتمع المصري يتزايد بشكل واضح. ففي هذا العام وحده نُشرت ست دراسات. الدراسة الأولي نشرها «محمد الجوهري»[٢]، وتناول فيها السمات العامة للتركيب الطبقي في البلاد النامية، وطرح فيها رؤية منهجية ونظرية لدراسة هذا التركيب في المجتمع المصري تنهض علي أساس خصوصية هذا المجتمع. والثانية نشرها أمين عز الدين»[٣]، وهي تمثل الجزء الثالث من دراستة المذكورة قبلاً. ولقد تناول المؤلف في هذا الجزء تاريخ تطور هذه الطبقة في الفترة من ١٩٢٩ إلي ١٩٣٩. والثالثة نشرها «رفعت السعيد» وتناول فيها - من منظور ماركسي - ظروف اختفاء «البورجوازية الكبيرة» من مسرح الحياة الاجتماعية للمجتمع المصري بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، والطابع الاستغلالي الذي يميز الرأسمالية بوجه عام. كما تعرض فيها بالتحليل لمصادر نشأة ما أسماه بالطبقة المصرية الوسطي فى الفترة من ٦١ إلي ١٩٧٢ والظواهر الاجتماعية المواكبة للتطلعات الطبقية[٤]. أما الدراسة الرابعة فقد

(١) «المميزات العامة للتركيب الطبقي في مصر عشية ١٩٥٢»، الطليعة، ابريل، ١٩٧١.

(٢) «نحو اطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري»، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور: الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهري،وآخرون، ط١، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ١٣ - ٥٢.

(٣) تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات ١٩٢٩ - ١٩٣٩، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٢.

(٤) «الطبقة الوسطي ودورها فى المجتمع المصري»، الطليعة، مارس، ١٩٧٢.

نشرها «محمود عودة»[1] وتناول فيها التطورات الطبقية المصاحبة لتطور أوضاع الملكية الزراعية فى الريف المصري منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر والي ما بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بقليل مستعينا فيها بمنهج ينم عن وعي مبكر بتفرد وخصوصية المجتمع المصري. أما الدراسة الخامسة فقد نشرها «محمد عبد المنعم مرتضي»[2] وتناول فيها - من منظور ماركسي - معني مفهوم «البورجوازية الصغيرة» في البلاد النامية. أما الدراسة السادسة والأخيرة فقد نشرها «محمد فتحي عافية»[3] وناقش فيها مدي قدرة الـ «بورجوازية» في البلاد النامية على تطوير بلادها.

وفي عام ١٩٧٣ نُشرت خمس دراسات: الدراسة الأولي نشرها «عبد الباسط عبد المعطي»[4]، وناقش فيها علاقة القرية بالمدينة المصرية فى النصف الاول من القرن العشرين، وتطور علاقة الثورة بالرأسمالية الكبيرة فى الفترة من ١٩٥٢ إلي ١٩٦١، وظروف نشأة الطبقة الجديدة في المجتمع المصري بعد قيام الثورة.. الخ وتأثير ذلك كله علي تنمية المجتمع الحضري المصري. والدراسة الثانية نشرها «كمال السيد»[5]، وتناول فيها خصائص ومخاطر الرأسمالية الطفيلية، ومعني النشاط الطفيلي، ومجالاته المختلفة، وتحالفاته الدولية، وآثاره

(١) «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع»، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٢.
(٢) «البورجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة» الطليعة، سبتمبر، ١٩٧٢.
(٣) «بورجوازية العالم الثالث وطريق التطور الرأسمالي»، الطليعة، نوفمبر، ١٩٧٢.
(٤) «البناء الطبقي والتنمية في المجتمع المصري الحضري (ورقة عمل) فى مؤتمر الاجمتاع والتنمية فى مصر ٥ - ٨ مايو ١٩٧٣، المجلد ٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.
(٥) «الرأسمالية الطفيلية - خصائصها ومخاطرها» الطليعة، يوليو، ١٩٧٣.

الاجتماعية والسياسية. والدراسة الثالثة نشرها «ط. ث.. شاكر»[1]، وساق فيها – من منظور ماركسي – بعض التحليلات المفيدة للبنائين الطبقي والأيديولوجي للمجتمع المصري في ظل الثورة وموقف الطبقات الاجتماعية المختلفة من القضايا الداخلية والخارجية. والدراسة الرابعة نشرها «عبد العظيم رمضان»،[2] وناقش فيها – من منظور ماركسي أيضا – مصادر وعوامل نشأة ونمو «البورجوازية المصرية الصغيرة» بجناحيها التجاري والصناعي في مرحلة ما قبل قيام ثورة ١٩٥٢. أما الدراسة الخامسة والأخيرة فقد نشرها «فتحي عبد الفتاح»[3] وناقش فيها التجليات الطبقية المصاحبة لتطور علاقات الملكية الزراعية في «مصر» قبل – وبعد – قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفي عام ١٩٧٤ نشرت دراستان. الاولي نشرها «محمود متولي»[4]، وتناول – فيها من منظور ماركسي – الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية منذ عصر «محمد علي» حتي عام ١٩٦٠. والثانية نشرها «عادل شريف»[5] وناقش فيها – من منظور مماثل – تطور العلاقة بين ثورة يوليو ١٩٥٢ والرأسمالية الكبيرة الي ان انتهت هذه العلاقة بتأميم الثورة لنشاط هذه

---

(١) «قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية فى مصر» دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٣.

(٢) «تاريخ البورجوازية المصرية الصغيرة قبل ثورة ٢٣ يوليو – الجناح التجاري والصناعي، الطليعة، يوليو، ١٩٧٣

(٣) «القرية المصرية – دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج» دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٣.

(٤) «الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

(٥) «البورجوازية المصرية – تاريخ الماضي وآفاق المستقبل» كتابات مصرية – ١، دار الفكر الجديد، بيروت، سبتمبر، ١٩٧٤.

الرأسمالية في بداية الستينات. كما تعرض فيها بالنقد لنشأة ودور القطاع العام، وكذلك لدور حركة ١٥ مايو فى تصفية الجناح اليساري للسلطة الناصرية واطلاق هذه الحركة العنان لنمو الرأسمالية المصرية. ولقد اختتم المؤلف هذه الدراسة بتحديد ملامح التحالف السياسي الجديد الذى واكب سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي عام ١٩٧٥ نُشرت ثلاث دراسات. الأولي نشرها «عاصم الدسوقي»(١) وتناول فيها - من خلال تبنٍ جديد ومرن للمادية التاريخية - الأصول الاجتماعية لفئة كبار الملاك الزراعيين في الفترة من ١٩١٤ إلي ١٩٥٢، والدور الذي لعبه هؤلاء الملاك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري طوال تلك الفترة. والثانية نشرها «فتحي عبد الفتاح»(٢) وتناول فيها - من خلال منهج جدلي عام - تطور الأوضاع الطبقية المواكب لتطور أوضاع الملكية الزراعية في الريف المصري في الفترة من ٥٢ الي ١٩٧٠. أما الدراسة الثالثة والأخيرة فقد نشرها فؤاد مرسي(٣)، وركز فيها علي توضيح الكيفية التي سيطرت بها علاقات الانتاج الرأسمالية على المجتمع المصري بعد الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي عام ١٩٧٧ نُشرت دراستان. الاولي نشرها «عبد الباسط عبد المعطي»(٤)، وحاول فيها ان يختبر عدة فروض استقاها من المادية التاريخية علي

(١) «كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصري ١٤ - ١٩٥٢»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٢) «القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ - ١٩٧٠»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٣) «سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية»، الطليعة، ديسمبر، ١٩٧٥.

(٤) «الصراع الطبقى فى القرية المصرية - تحليل تاريخي ومعاصر»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

عملية الصراع الطبقي فى ثلاث قري مصرية كان قد اجري عليها دراسة ميدانية عام ١٩٧١. والثانية نشرها «علي بركات»[1] وتناول فيها تطور الملكية الزراعية وعلاقة ذلك بالحركات السياسية التى شهدها المجتمع المصري في الفترة من ١٨١٣ إلي ١٩١٤. لقد ضمّن المؤلف هذه الدراسة إشارات مفيدة إلى تطور الاوضاع الطبقية في المجتمع المصري طوال تلك الفترة.

وفي عام ١٩٧٨ نُشرت أربع دراسات. الاولي نشرها «جمال مجدي حسنين»[2] وتناول فيها المضمون الطبقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتجليات السياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة لهذا المضمون. والثانية نشرها علي بركات»[3]، وساق فيها إشارات مفيدة إلى البناء الطبقي للمجتمع المصري في الفترة من ١٩١٩ إلي ١٩٥٢. والثالثة نشرها «عبد العظيم رمضان»[4] وتناول فيها التطور التاريخي لمختلف طبقات المجتمع المصري في الفترة من ١٨٣٧ إلي ١٩٥٢، والصراع الذي دار بين أهم هذه الطبقات وبين بعضها البعض طوال تلك الفترة. أما الدراسة الرابعة فقد نشرها «محمود عبد الفضيل»[5]، ورسم فيها صورة محددة لتطور البناء الطبقي فى الريف المصري فى الفترة من ١٩٥٢ إلي ١٩٧٠.

---

(١) «تطور الملكية الزراعية وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤» دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٢) «ثورة يوليو.. ولعبة التوازن الطبقي» ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨.

(٣) «الملكية الزراعية بين ثورتي ١٩١٩ - ١٩٥٢»؟

(٤) «صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢» ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨.

(٥) «التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصري ١٩٥٢/ ١٩٧٠ - دراسة فى تطور المسألة الزراعية» الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

وفي عام ١٩٧٩ نُشرت دراستان. الاولي نشرها «صالح محمد صالح»[١] وقدم فيها - علي ضوء مراجعتة النقدية لكتاب ابراهيم عامر (الارض والفلاح) - تصورا محدداً لتطور البناء الطبقي للمجتمع المصري استنادا الي تطور العلاقة فيه بين الاقطاع والرأسمالية الزراعية فى الفترة من بداية القرن التاسع عشر حتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. والثانية نشرها «احمد صادق سعد»[٢] وتناول فيها - علي ضوء مفهوم نمط الانتاج الاسيوي - التطور التاريخي للطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصري فى اطار التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجتمع فى الفترة من بداية العصر الفرعوني حتي العصر المملوكي.

ومنذ عام ١٩٨٠ بدأ اهتمام الباحثين الاجتماعيين وغير الاجتماعيين بالبناء الطبقي للمجتمع المصري يتزايد بشكل لم يسبق له مثيل. ولقد جاء اهتمام هؤلاء الباحثين بدراسة هذا البناء في ذلك الوقت بهدف تحقيق غرضين. الأول، غرض عملي ويتلخص فى محاولة كشف هؤلاء الباحثين عن التحولات التي طرأت علي البناء الطبقي للمجتمع المصري منذ الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، والكشف عن الآثار السلبية التي تركتها هذه السياسة علي الأوضاع الاجتماعية لمختلف الطبقات الشعبية فى ذلك المجتمع. والثاني غرض نظري، ويتلخص فى محاولة بعض هؤلاء العلماء الخروج من تحت عباءة التنظير الأوروبي لمجتمعهم، سواء كان ذلك من خلال محاولة القيام بصياغة أُطر نظرية جديدة تنهض علي أساس التوفيق بين نظريتين

(١) «الاقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر - من عهد محمد علي الي عهد عبد الناصر» ط١، دار ابن خلدون بيروت، ١٩٧٩.

(٢) «تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للانتاج» ط١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩.

أو اكثر من النظريات الاجتماعية المطروحة فى مجال علم الاجتماع، أو من خلال محاولة قيام البعض بتبني ما يعرف بمفهوم الخصوصية التاريخية لهذا المجتمع.

وفي هذا العام – أي في عام ١٩٨٠ – نشرت دراستان. الأولي نشرها «محمود عبد الفضيل»[١] ، وتناول فيها تطور البناء الطبقي الحضري للمجتمع المصري في الفترة من بداية الحرب العالمية الثانية حتي منتصف الستينات، مع التركيز علي مقارنة الوضع الذي كان عليه هذا البناء في الستينات بما اصبح عليه بعد الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات. والثانية نشرها «محمد عبد النبي»[٢] ، وتعرض فيها بالنقد لبعض التقسيمات الطبقية المتداولة في دراسة البناء الطبقي للريف المصري ودعا فيها الي ضرورة التعديل من تلك التقسيمات بما يتفق والتغيرات التي شهدها هذا البناء منذ الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي عام ١٩٨١ نُشرت خمس دراسات. الاولي نشرها «عبد الباسط عبد المعطي»،[٣] ، وحاول فيها أن يحدد الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعي المصري في السبعينات من خلال تحديد الأنماط السائدة في هذا التكوين، واتخاذ النمط الغالب منها كمدخل لفهم البناء الطبقي لذلك التكوين وفهم

---

(١) «الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي» ط١، معهد الانماء العربي، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٠.

(٢) «البناء الطبقي في الريف المصري – ملاحظات نقدية ورؤية واقعية» في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري العدد الأول، دار المعارف، اكتوبر، ١٩٨٠.

(٣) «التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر» ط١، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١.

مكوناته وديناميانه. والثانية نشرها «جمال حمدان»[١] وجاءت مطمورة في طي صفحات موسوعتة الضخمة عن «شخصية مصر». والثالثة نشرها «احمد صادق سعد»[٢]، وضمّنها إشارات متعاقبة إلي التكوين الطبقي للمجتمع المصري منذ الفتح العثماني حتي منتصف القرن العشرين. والرابعة نشرها «احمد زايد»[٣]، وضمّنها رؤية نظرية جديدة تنهض علي مفهوم الخصوصية التاريخية لدراسة البنائين السياسي والطبقي للمجتمع المصري. والخامسة نشرها «عاصم الدسوقي»، وتناول فيها طبيعة تكوين الطبقة المصرية العليا في الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٥٢[٤].

وفي عام ١٩٨٣ نشرت ثلاث دراسات. الأولي نشرها «ابراهيم العيسوي»[٥]، وناقش فيها قضية الاحتمالات المستقبلية لمصر من خلال الغوص في بنيتها الاجتماعية والطبقية. والثانية نشرها «انور عبد الملك»[٦]، وأورد في سياقها - علي ضوء فهم وصياغة محددة لمفهوم الخصوصية

(١) «شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان» جـ ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

(٢) «تاريخ العرب الاجتماعي - تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي الي النمط الرأسمالي» دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.

(٣) «البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة»، ط١، دار المعارف، ١٩٨١.

(٤) «نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي»، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١.

(٥) «مستقبل مصر - دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر» دار الثقافة الجديدة،القاهرة، ١٩٨٣.

(٦) «نهضة مصر - تكون الفكر والايديولوجية في نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ - ١٨٩٢» الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

التاريخية - إشارات متفرقة الي الملامح الطبقية للمجتمع المصري في العصر الحديث. والثالثة نشرها «غريب سيد أحمد»[1]، وتناول فيها الاهتمام التاريخي بدراسة الطبقات الاجتماعية في الحضارات المختلفة، ووجهة نظر المدارس الفكرية المعاصرة في هذا الموضوع، وخلص فيها الي صياغة رؤية نظرية لدراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري تنهض علي اساس التوفيق بين النظريتين الوظيفية والماركسية.

وفي عام ١٩٨٤ نُشرت دراستان تتناولان خصائص الرأسمالية الانفتاحية. الأولي نشرها «محمود عبد الفضيل»[2]، وحاول فيها أن يتوصل الي معني محدد لمفهوم الرأسمالية الطفيلية من الناحيتين اللغوية والمنطقية، وأن يحدد عناصر النشاط الطفيلي والدخول الطفيلية. والثانية نشرها «محمد عبد الشفيع عيسي»[3]، وتعرض فيها بالنقد للدراسات التي حاولت معالجة مفهوم الرأسمالية الطفيلية.

وفي عام ١٩٨٥ - وهو العام الاخير لهذا المسح التاريخي الموجز - نُشرت سبع دراسات. الاولي نشرها «سمير أمين»[4] وحاول فيها ان يجيب علي

---

(١) «الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس» دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية، ١٩٨٣.

(٢) «مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح» الطليعة، مايو، ١٩٨٤، ص ص ٦٥١ - ٦٠

(٣) «الرأسمالية الطفيلية في مصر - هل هي مفهوم علمي» الطليعة، اكتوبر، ١٩٨٤، ص ص ١٠٥ - ١١٧.

(٤) «تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر» الطليعة، ابريل - يونيو، ١٩٨٥، ص ص ٩٧ - ١١٨

بعض التساؤلات المثارة حول طبيعة الرأسمالية الطفيلية في «مصر» آنذاك، كمدي ارتباطها بالرأسمالية المصرية، وما اذا كانت تعد تطورا طبيعيا أم تطورا شاذا في المجتمع المصري، وما إذا كانت ناتجة عن الناصرية ام ناتجة عن عكسها.. الخ. والثانية نشرها «صلاح العمروسي»[١] ، وتعرض فيها بالنقد للاستخدامات المعاصرة لمفهوم الطفيلية، محاولاً فيها دراسة هذا المفهوم علي اساس معايير موضوعية مستمدة من صميم علاقات الانتاج. ولقد خلص المؤلف في هذه الدراسة الي التأكيد علي ان توجهات الرأسمالية الطفيلية السائدة الآن في المجتمع المصري تعبر في مجملها عن إفلاسها كطبقة قائدة وعن تحولها الي طبقة معوّقة لتطور القوي الإنتاجية في هذا المجتمع. والثالثة نشرها «حسن الساعاتي»[٢]، وتناول فيها - من منظور وظيفي - الأصول الجتماعية والمهنية للفئات المرسمله في «مصر» المعاصرة. والخامسة نشرها «عاطف أحمد فؤاد»[٣]، وتناول فيها - من المنظور نفسه - الانتماءات الطبقية للصفوة المصرية المعاصرة واتجاهاتها السياسية والايديولوجية. والخامسة نشرها «السيد الحسيني»[٤] ، وتناول فيها - بالاستناد الي مفهوم أسلوب الانتاج وفي إطار رؤية بنائية تاريخية شاملة - الملامح العامة للبناء الطبقي للمجتمع المصري المعاصر. والسادسة نشرها

(١) «حول الرأسمالية الطفيلية - دراسة نقدية» دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥ .

(٢) «الفئات المرسملة فى مصر المعاصره» اليقظة العربية، دسمبر. ١٩٨٥ .

(٣) «الصفوة المصرية - قضاياها وانتماءاتها» ط١ ، دار المعارف، ١٩٨٥ .

(٤) «المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠ - التدرج/ المجلد الثالث (إشراف) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ١٩٨٥ .

«السيد عبد الحليم الزيات»[١] ، وتناول فيها - من منظورماركسي - التطور التاريخي للبناء الطبقي للمجتمع المصري منذ بداية القرن التاسع عشر حتي ثورة عام ١٩٥٢. أما الدراسة السابعة والأخيرة فقد نشرها «سعد الدين ابراهيم»[٢]، وتناول فيها - من منظور توفيقي - النشأة التاريخية للطبقة المصرية الوسطي طوال الفترة من أيام «محمد علي» حتي ثورة يوليو ١٩٥٢، وكذلك سمات وخصائص هذه الطبقة ومواقفها السياسية المختلفة طوال تلك الفترة.

كان ذلك عرضا تاريخياً موجزا لنشأة وتطور أهم الدراسات المحلية التي اهتمت بتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري منذ فجر العصر الحديث حتي عام ١٩٨٥. وقبل تصنيف هذه الدراسات وفقاً للتيارات النظرية التي تسلكها، ينبغي تصنيفها أولاً وفقاً للمستوي الذي تعالج من خلاله هذا الموضوع. ويأتي هذا التصنيف الأخير إدراكاً لقيمة ما قد يوفره من فوائد منهجيه ونظرية عديدة.

وفي هذا الخصوص يمكن القول إنه نظرا لتشابك البناء الطبقي للمجتمع المصري بمختلف بناءاته الأخري، وصعوبة قيام أي باحث بمفرده بدراسة هذا البناء دراسة شاملة، فقد لجأ معظم الباحثين المصريين الي دراسة هذا البناء من خلال مستويات أربعة هي:

أولا: المستوي السياقي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة البناء الطبقي

---

(١) «البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري، دراسة سوسيوتارخية ١٨٠٥ - ١٩٥٢، مرجع سابق.

(٢) «أزمة مجتمع أم أزمة طبقة - دراسة في أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة» المنار، ع ٦، يونو، ١٩٨٥.

للمجتمع المصري ككل – او دراسة احدي طبقاتة – في سياق دراسته لموضوع آخر. وينتمي الي هذا المستوي من المعالجة كل من الباحثين التالية اسماؤهم من اصحاب الدراسات السابقة– «راشد البراوي»، و «راشد البراوي ومحمد حمزه عليش»، و «شهدي عطية الشافعي»، و «ابراهيم عامر» في دراستية، و «محمد أنيس» في دراساتة المستقلة والمشتركة، و «محمود عودة»، و «ط. ت. شاكر»، و «علي بركات» في دراستيه، و «محمود عبد الفضيل» في دراستة عن الاقتصاد المصري، و «جمال حمدان»، و «أنور عبد الملك»، و «احمد صادق سعد» في دراستيه، و «صالح محمد صالح»، و «ابراهيم العيسوي» و «احمد زايد».

ثانيا: المستوي الجغرافي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة الطبقات التي يتألف منها هذا البناء ككل – او دراسة إحدى طبقاتة – علي مستوي منطقة جغرافية محددة، كأن تكون هذه المنطقة مدينة او قرية محددة. وينتمي إلي هذا المستوي من المعالجة الباحثين التالية أسماؤهم من أصحاب الدراسات السابقة: – «عبد الباسط عبد المعطي» في دراستيه، و «وفتحي عبد الفتاح» في دراستيه، و «محمد عبد النبي»، و «محمود عبد الفضيل» في دراسته عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصري.

ثالثا: المستوي الجزئي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة طبقة اجتماعية واحدة من الطبقات التي يتألف منها البناء الطبقي للمجتمع المصري. وينتمي الي هذا المستوي من المعالجه كل من «عادل غنيم» في دراسته حول الطبقة الجديدة، و «أمين عز الدين» في دراسته ذات الاجزاء الثلاثة، و «رءوف عباس»، و «رفعت السعيد»، و «كمال السيد»، و «محمد فتحي عافية»، و «محمد عبد المنعم مرتضي»، و «عبد العظيم رمضان»

فى دراستة عن تاريخ البورجوازية المصرية الصغيرة، و «محمود متولي»، و «عاصم الدسوقي»، و «سعد الدين ابراهيم »، و «عادل شريف»، «محمود عبد الفضيل» في دراسته عن مفهوم الطفيلية و«سمير أمين»، و «حسن الساعاتي» و «فؤاد مرسي».

رابعا: المستوي الكلي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة هذا البناء علي مستوي المجتمع المصري ككل. وينتمي الي هذا المستوي دراسات كل من «جمال مجدي حسنين» في دراساتة الثلاث، و «محمد الجوهري»، و «عبد العظيم رمضان» في دراسته عن صراع الطبقات في مصر، و «غريب سيد احمد»، و «السيد عبد الحليم الزيات»، و «عبد الباسط عبد المعطي» في دراسته عن التكوين الاجتماعي، و «شريف حتاتة» و «السيد الحسيني».

ولعل التصنيف السابق يكشف عن أمرين هامين، الأول هو أن الدراسات السياقية والجزئية تطغي كمياً علي الدراسات الأخري. وهذا أمر وارد بالنظر إلي صعوبة قيام باحث واحد بمفرده بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري ككل. والثاني هو ندرة الدراسات التي اجريت علي البناء الطبقي الحضري وكثرة نظيراتها التي أجريت علي البناء الطبقي الريفي.

هكذا يتضح ان تاريخ الاهتمام العلمي بالبناء الطبقي للمجتمع المصري قد بدأ في وقت مبكر نسبياً، وان هذا الاهتمام لم يبدأ بشكل ملحوظ إلا عندما توفرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المواتية لذلك، وان هذا الاهتمام كانت تحركه اهداف علمية وأخري عملية في كل حقبة تاريخية من الحقب التاريخية الفرعية التي مرّ بها المجتمع المصري في الخمسين عاما الماضية.

الفصل الثانى

التيارات النظرية

يحاول هذا الفصل أن تضيف الدراسات السابقة فى تيارات نظرية محددة، وإبراز الكيفية التي يقوم بها اتباع كل تيار من هذه التيارات بتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري وتذييل ذلك بعرض نقدي لكل منها. ويأتي هذا التصنيف والعرض توخيا لعدة أغراض من أهمها ابراز اهم التيارات النظرية السائدة الآن فى علم الاجتماع فى «مصر»، ووجهة نظر كل تيار منها في دراسة بنائها الطبقي، والكشف عن نقاط الضعف فى كل منها وصولاً إلي ابراز اكثرها كفاءة لهذا الغرض. كما يأتي هذا وذاك أيضا بهدف الكشف عن مستوي التطور الذي وصل إليه هذا العلم فى احد المجالات العلمية التي يهتم بها ألا وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية.

ويدعو فحص الدراسات السابقة وفقاً للتيارات النظرية التي تسلكها إلي تصنيفها في تيارات نظرية خمسة. وهده التيارات الخمسة هي:

أولا: التيار الوظيفي:

يحذو الباحثون المصريون الوظيفيون حذو نظرائهم الغربيين في تناول البناء الطبقي للمجتمع. حيث يتخذ هؤلاء الباحثون من الفروق الفردية القائمة بين أفراد هذا المجتمع في الميول والمواهب والقدرات مبررا اساسيا لنشأة هذا البناء واستمراره، ومن أسلوب الحياة والمهنة والدخل ومستوي الثقافة.. محكات أساسية لتصنيف طبقاته الاجتماعية.

وتعد دراسة «محمد ثابت الفندي» واحدة من أقدم الدراسات الطبقية تبنيا للفكر الوظيفي في «مصر» عموماً وواحدة من اكثرها تبنياً له في طبعته الفرنسية الكلاسيكية خصوصاً. ففي مستهل دراسته يتبني «الفندي» تعريف «سيميان» للطبقة الاجتماعية ويقول – وذلك بعد أن قام بتعديل هذا التعريف بعض الشيء ليناسب مقتضيات دراسته –: «فى كل مجتمع انساني توجد هيئات أو فئات اجتماعية لا تقوم علي روابط الدم كالأسرة، ولا علي روابط المهنة كالنقابات، ولا علي روابط الجوار المكاني كأهل القرية أو المدينة. وانما تقوم علي التقارب او التشابه فيما اسماه لسان العرب بالمراتب والمنازل. وهذه الهيئات أو المراتب نسبية الي حد ما. بمعني انه لا توجد بينها فواصل أو حدود ثابتة نهائية فى داخل المجتمع. كذلك هي صفة تمتد من الأب الي بنيه وزوجته، بل هي صفة مستقرة نوعا ما في الأسرة وقابلة للتوريث أو للانتقال من جيل الي جيل. بحيث يمكن القول بان لكل انسان طبقة معده له قبل مولده..»(١)

وهذا المؤلف يربط بين كل من مستوي المعيشة والمرتبة بقوله انه: «يعتبر شخصان من مرتبة واحدة اذا كان مستوي معيشتهما متقاربا. فقد يكون احدهما طبيباً والآخر موظفا ولكنهما يلتقيان في مستوي مادي واحد من جهة الكسب والانفاق والسكن والأثاث واتخاذ الخدم وغير ذلك من الماديات. كما أنهما يلتقيان في مستوي نفسى واحد كالاتفاق فى معني الأسرة والأذواق والطباع والعادات وفي تصورهما للأشياء والناس والأعمال. والمستوي الأول هو ما تعارف علية أبناء اللغة الإنجليزية Standard of Living. والثاني هو

(١) محمد ثابت الفندي: الطبقات الاجتماعية..، مرجع سابق، ص ١٢.

مجموعة من التصورات الذهنية تؤلف بين طائفة من الناس فتجمعهم من طبقة واحدة. لذلك يجب وصفها بأنها تصورات جماعية تنطوي على حالات نفسية يشترك فيها فريق من الناس ولا يخص فردا معيناً منهم. ومن ثم فهي ليست موضوعا لعلم النفس وانما لعلم الاجتماع. و «اميل دور كايم» وتلاميذه هم أول من وجهوا علم الاجتماع الى هذه الناحية الهامة فبينوا في براعة فائقة كيف ان التصورات الجماعية القائمة في وجدان جماعي هي الأصل الذي يكيف كل النظم والمظاهر الاجتماعية والذي يفسره - فيما يختص بالطبقات - الحالات المادية المتضمنة في المستوي الاول»[١]

ويبرز هذا المؤلف دور الوجدان الجماعي في تشكيل الطبقات الاجتماعية بقوله ان: «كل مجتمع إنساني لا يصبح مجتمعا تتوزعه طبقات إلا إذا وعي تمام الوعي - وهذا ما نسيمه الوجدان الجماعي - قيمة عليا يتجه صوبها نشاط تلك الجماعة بحيث نجد ان أشد الناس صلة بتلك القيمة يشغلون المكانة الاجتماعية الممتازه بينما يشغل الاخرون مكانات أقل أهمية بالنسبة الى الجماعة لابتعادهم شيئا فشئيا عن تلك القيمة»[٢].

ويأخذ «الفندي» بفكرة تعدد معايير الانقسام الطبقي وينقد «ماركس» و «انجلز» في اتخاذهما من العامل الاقتصادي معيارا اساسيا لهذا الانقسام، ويخلص من هذا النقد الي القول: «... نري من هذا ان مباديء الانقسام الى طبقات ليست دائماً متشابهة، اي ليست دائما اقتصادية كما لاح للمؤلفين

(١) المرجع السابق، ص ١٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٣.

المذكورين»[1].

كما يتخذ «الفندي» من التقويم الذاتي محكاً اساسياً للتصنيف الطبقي، ويقول في ذلك: «فلقد رأينا ان كل تقسيم طبقي علي أي اساس من الأسس سواء أكانت الطبقات سياسية، أم حربية، أم دينية، أم فكرية (هناك طبقة فكرية عليا هي طبقة الماندران في الصين) أم اقتصادية، فانها جميعا اقسام تعتمد على حكم تقويمي. إذ المجتمع يضع في الصف الأول فى حياتة الاجتماعية نوعا من المصلحة أو من النشاط يسعي اليه افراده جاهدين»[2].

ولقد اكتفي المؤلف فى النصف الثاني من دراسة بتحديد بعض طبقات المجتمع المصري إستناداً إلي التقسيمات التي طرحها لذلك كل من «شمولر» و «كارل بوخر» و «هالفاكس».

ومن الدراسات التي تمثل هذا التيار ايضا دراسة «حسن الساعاتي» عن الفئات المرسملة في مصر المعاصرة. حيث قام المؤلف فى هذه الدراسة بتحديد تلك الفئات تحديدا ذاتيا فئويا – مع ملاحظة ان الاستداركات الواردة فى النص التالي من عندنا – بقوله ان: «الفئات المرسملة مجموعات متوسطة ودنيا من الطبقة المتوسطة، مكنتهم مواهبهم ومهاراتهم – (وليس نوعية علاقتهم بوسائل الانتاج أو ظروف مجتمعهم) – من تحقيق شهرة وثقة بين المواطنين أتاحت لهم مكاسب كبيرة – (لاحظ هنا النزعة الذاتية أو الاخلاقية فى التحديد) – جعلت منهم شريحة اقتصادية في المجتمع، وهي شريحة الألفوينرات الذين يملك الواحد منهم الافا من الجنيهات المصرية والدولارات والعملات الحرة الأخري

(١) المرجع السابق، ص ٣٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٩

التي يستثمرونها بشتي الطرق.. وتتكون هذه الفئات المرسملة من المهنيين، وعلي رأسهم الأطباء والمهندسون ومن يعار أو يتعاقد فى الدول العربية البترولية من اساتذة الجامعات وخريجيها..»(١).

ويتبني «حسن الساعاتي» التقسيم الطبقي الوظيفي الثلاثي فى تصنيف الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري. ولعل هذا التبني يتضح فى سياق تناوله لأثر الحرب العالمية الأولي على انخفاض أسعار الذهب في «مصر» سبب تصدير هذا الذهب الي الخارج وتزايد قدرة كل طبقات المجتمع المصري شراءه وإقتناءه، وذلك حينما يقول انه: «كان من نتائج توقف تصدير الذهب في هذه الفترة ان أصبح متاحا لجميع طبقات الشعب، وبخاصة للفئات المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطي، والفئة العليا من الطبقة الدنيا، التي كانت لا تزال تفضل اقتناء الذهب في شكل حلي...»(٢).

وهناك دراسة أخري تسير فى نفس هذا التيار. وهذه الدراسة هي دراسة «عاطف احمد فؤاد» عن الصفوة المصرية. حيث استند صاحبها في تحديده للطبقات الاجتماعية الي التصورات والتقييمات الأخلاقية الخاصة بأفراد عينة الدراسة التي اختارها لهذا الغرض. فلقد ذكر عن الاسئلة الواردة في الاستبيان الذي استخدمه من اجل هذا الغرض: ويتضمن – اي الاستبيان – ثمانية عشر سؤالا تدور حول تصوراتهم عن إمكانية تقسيم المجتمع الي طبقات ونوعيتها وتصوراتهم عن الطبقة التي يعتقدون

---

(١) حسن الساعاتي: الفئات المرسملة فى مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢١

انهم ينتمون إليها، وتغير الوضع من عدمه وعلاقة المثقف بطبقتة، وكذلك مفهومه عن الطبقة الوسطي والعناصر التي تتشكل منها[1].

ولقد لاقي التيار الوظيفي فى دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري انتقادات عدة لعل من اهمها ، **أولا**، أن أصحاب هذا التيار عندما يردون البناء الطبقي لهذا لمجتمع الي الفروق القائمة بين افراده في المواهب والميول والقدرات السيكولوجية، فانهم يهدفون من وراء ذلك الي الحفاظ علي هذا البناء وتخليده وتصويره علي انه عملية حتمية في الماضي والحاضر والمستقبل. **ثانيا**، ان تقسيم العمل الاجتماعي الي مهن ليس هو السبب في تكدس الثروات كما يذهب اصحاب هذا التيار، وانما هو أثر مترتب عليها، فضلاً عن ان الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد اختيار المهن وليس العكس. **ثالثا**، ان المحكات التي يستخدمها أصحاب هذا التيار للتمييز الطبقي لا تصلح لهذا الغرض، لانها تلغي المضمون الاجتماعي لمفهوم الطبقة وتحوله إلي عدد لامتناه من المجموعات أو الشرائح أو الحشود أو التجمعات الاجتماعية.

ثانيا: التيار الماركسي (العقائدى):

شغلت القضية الوطنية جانبا كبيرا من جهود واهتمامات معظم المفكرين

---

(١) عاطف احمد فؤاد: الصفوة المصرية — قضاياها وانتماءاتها، مرجع سابق، ص ١٣ . وتجدر الاشارة الي أن المؤلف كان قد اجري الدراسة الميدانية الخاصة بهذا البحث علي ٣٥ استاذا جامعيا من الاساتذه الجامعيين المصريين المعارين الي احدي الجامعات العربية في الفترة من ٨١ الي ١٩٨٣ ، انظر المرجع السابق، ص ٨، ص ٢٠ .

المصريين الماركسيين قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. ويبدو أن معظم هؤلاء المفكرين لم يبدأو في توجيه جهودهم واهتماماتهم تلك إلي القضايا العلمية إلا بعد قيام تلك الثورة وفي ظل قيود عدة. كما أنهم لم يبدأوا ممارسة نشاطهم الفكري والعلمي علانية إلا بعد إعلان التحولات الاشتراكية في «مصر» عام ١٩٦١.

وترجع نشأة التيار الماركسي العقائدي في«مصر» الي جهود المفكرين المصريين الماركسيين الأوائل من أمثال «سلامة موسي» و «فوزي جرجس» و «شهدي الشافعي» و «ابراهيم عامر» و «محمد أنيس» وغيرهم. ولقد انتشر هذا التيار في «مصر» عندما قام بعض رواده واتباعهم من الشباب عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بتفسير التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري قياسا علي تفسير «ماركس» لهذا التطور فى المجتمع الأوروبي ابان انتقاله من الاقطاع الي الرأسمالية. حيث بدت مناقشة المسألة بينهم في صورتها الماركسية المبسطة، علي أساس وجود ملك إقطاعي كبير (هو الملك فاروق) يلتف حوله امراء اقطاعيون (هم كبار ملاك الاراضي الزراعية)، ثم حدث تناقض بين هؤلاء الأمراء وبين الرأسمالية المصرية الممثلة فى الاتحاد المصري للصناعات مما ادي الي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي جاءت بدورها تعبيرا عن تنامي مصالح الرأسمالية الوطنية[١]. ويكمل ذلك فى تصورهم ان المجتمع المصري قد شهد قبل قيام هذه الثورة ريفا اقطاعيا ومدنا رأسمالية بازغة، وان هذه الاخيرة قد دخلت في صراع مع الاول إلى ان انتهي هذا الصراع لصالحها بقيام تلك الثورة. ولعل هذا التحليل لا يختلف كثيرا عن التحليل الذي ساقة «ماركس» عن الوضع الطبقي في «أوروبا» إبان انتقالها من الإقطاع الي الرأسمالية.

---

(١) راجع، عاصم الدسوقى: نحوفهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهر، ١٩٨١، ص ٦.

ومن الباحثيين الذين يمثلون هذا التيار من أصحاب الدراسات السابقة كل من «شهدي الشافعي»، و «ابراهيم عامر»[1]، و «محمد أنيس»، و «عادل غنيم»، و «رفعت السعيد»، و «جمال مجدي حسنين»، و «عبد العظيم رمضان»، و «محمود متولي»، و «عادل شريف»، و «محمد عبد المنعم مرتضي»، و «صالح محمد صالح»، و «جمال حمدان - جزئيا» وغيرهم.. وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات بهدف الكشف فيها عن النزعة الماركسية العقائدية لدي أصحابها عند تناولهم للبناء الطبقي للمجتمع المصري.

ففي دراسة عن تطور الحركة الوطنية يري «شهدي الشافعي» ان المدينة المصرية قد شهدت قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ طبقة رأسمالية يبلغ قوامها ١٠ آلاف شخص يمثلون كبار التجار، وكبار حملة الأسهم والسندات، واعضاء مجالس ادارة الشركات، واصحاب معظم الأرصدة الكبيره في البنوك، وأراضي البناء في المدن[2]. وان الريف المصري قد شهد طبقة عليا تتألف من حوالي ١٣ الف اقطاعي كانوا يملكون ٣٦٪ لجملة الاراضي الزراعية[3]. وبعد ان عدد المؤلف أشكال الصراع الذي دار بين الطبقة الرأسمالية والطبقة الاقطاعية حدد شكل التغيير الذي كان لابد من حدوثه قائلاً: «وكان حتما من تغيير سريع وإلا أصيب اقتصادنا القومي بالانهيار.. فإذا لم تكن الطبقة العاملة علي درجه من الوعي والتنظيم تكفل لها قيادة المعركة الوطنية فيتعين ظهور قيادة

(١) قدم عاصم الدسوقي عرضا للنزعة العقائدية لدي هذين الباحثين في دراسته السابقة، انظر المرجع السابق، ص ص ٧ - ٩.

(٢) تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، دار شهدي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٩١

(٣) المرجع السابق، ص ٩١

جديدة غير قيادة الطبقة العاملة.. قيادة تمثل مصالح الاقتصاد الوطني والاجزاء المتقدمة من الرأسمالية الوطنية والاجزاء المتجهة الي الصناعة الحديثة بشكل خاص»[1] . وبعد ان رشح المؤلف الرأسمالية الوطنية لقيادة هذا التغيير المرحلي أضاف بان تخليص «مصر» من تخلفها لن يتأتي بتطبيق الاشتراكية فيها علي انقاض الرأسمالية[2].

ويسير «ابراهيم عامر» فى نفس هذا التيار. فلأنه يري ان «مصر» قد شهدت إقطاعا شرقيا حتي أواخر القرن الثامن عشر، ثم مرت بعد ذلك بمرحلة انتقالية في عصر «محمد علي» كي تنتقل من هذا الاقطاع الشرقي الى الرأسمالى،[3] فانه يقول بوجود طبقتين عليتين فيها قبيل قيام الثورة إحداهما طبقة اقطاعية ريفية والاخري طبقة رأسمالية حضرية، وبأنه كان لكل منهما مجالها الحيوي، حيث يقول فى كتابه عن ثورة «مصر»: «يمثل الرأسماليون الماليون في المدن ما يمثله كبار ملاك الاراضي الزراعية فى الريف[4]». وعن الصراع الذي دار بين الرأسماليين فى المدن وبين والاقطاعيين فى الريف يقول: «وقد تميز موقفهم – أي موقف الرأسماليين التجاريين والصناعيين – بأنهم كانوا ضد الاستعمار وضد الاقطاعية كما كانوا ضد الاشتراكية»[5] . ويري المؤلف ان ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن إلا محصلة للصراع بين الرأسماليين وبين

(١) المرجع السابق، ص ١٤٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٢١٨.
(٣) الأرض والفلاح – المسألة الزراعية في مصر – المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الديار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨، ص ص ٦٥ – ٦٩.
(٤) ثورة مصر القومية: دار النديم، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٤٥.
(٥) المرجع السابق، ص ٤٦.

الاقطاعيين الذين كانوا يسيطرون على الحكومة الوفدية»[١].

كما يسير «عادل غنيم» في نفس هذا التيار. حيث يذهب في دراسة عن ثورة يوليو والرأسمالية الي ان «مصر» قد مرت بثلاث مراحل في تاريخها الحديث، هي المرحلة الاقطاعية والمرحلة الرأسمالية والمرحلة الاشتراكية. وان تغييرات «محمد علي» ١٨٠٥ - ١٨٤٩ تمثل مرحلة اقطاعية الدولة[٢]. وان فترة حكم «الخديوي اسماعيل» ١٨٦٣ - ١٨٧٩ تمثل فترة انتقالية من مرحلة اقطاعية الدولة الي مرحلة الرأسمالية[٣]. وان سنوات الحرب العالمية الاولي ١٩١٤ - ١٩١٨ تمثل سنوات البداية الحقيقية لنشأة الرأسمالية الوطنية التي تتألف أساساً من كبار الملاك الزراعيين[٤]. كما يري ان المدينة المصرية قد شهدت «بورجوازية كبيرة» قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. ويعلل قيام هذه الثورة بقوله: «وكذلك افلست الرأسمالية كاسلوب للانتاج، وكطريق لتطوير الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي وتابع للاقتصاد العالمي الي اقتصاد صناعي زراعي متقدم ومستقل»[٥].

وتكشف الصورة التي رسمها «جمال مجدي حسنين» للوضع الطبقي في «مصر» عشية قيام الثورة - الي جانب المفهومات التي استخدمها - عن نزعة ماركسية عقائدية قوية. فلقد ذهب فيها الي ان القرية المصرية قد اشتملت قبل قيام الثورة علي طبقة عليا اقطاعية تتألف من حوالي ١٢ ألف اقطاعي

(١) المرجع السابق، ص ٩٨.
(٢) ثورة يوليو والرأسمالية.. مرجع سابق، ص ١٦٦.
(٣) انظر، المرجع السابق، ص ١٦٦.
(٤) انظر، المرجع السابق، ص ١٦٧.
(٥) انظر، المرجع اسلبق، ص ١٧٤.

وطبقة وسطي تتألف من حوالي ٢٥٠٠٠ ألف فلاح يملك الواحد منهم اكثر من عشرة افدنه... وان المدينة المصرية قد اشتملت علي طبقة «بورجوازية كبيرة» تتألف من حوالي عشرة الاف من كبار ملاك الاسهم والسندات وأعضاء مجالس ادارة الشركات المالية والعقارية والتجارية والصناعية، وطبقة «بورجوازية وسطي» تتألف من حوالي ألف مالك صغير من أصحاب المصانع والورش والمحلات التجارية[١]. ويقسم المؤلف الطبقة البورجوازية المصرية الكبيرة – مثلما يقسمها الماركسيون العقائديون – الي بورجوازية كبيرة، وبورجوازية متوسطة، وبورجوازية صغيرة[٢]. كما يفهم من سياق حديثه عن البورجوازية الكبيرة بأنها كانت طبقة حضرية شبه مستقلة عن الطبقة الاقطاعية الريفية.[٣]

ويعد «عبد العظيم رمضان» من أبرز ممثلي هذا التيار في «مصر». ذلك أنه لا يكف عن استخدام المفهومات والمصطلحات الماركسية العقائدية عند دراسة الطبقات الاجتماعية في «مصر» في أي مرحلة من مراحل تطورها التاريخي فى العصر الحديث. ولعل ذلك يتضح في سياق حديثه عن الصراع الطبقي الذي شهدته «مصر» في مطلع القرن التاسع عشر عندما يقول: «دار الصراع أولاً بين البورجوازية القديمة والمكونة من التجار والملتزمين ومشايخ الأزهر والسادة الاشراف وهي الطبقة التي أفرزها نظام الانتاج القديم، وبين الطبقة الاسلامية الحاكمة المكونة من الشراكسة والأرناؤط والأتراك والمماليك»[٤]. وكذلك عندما يقول عن التحولات والصراعات الطبقية التي شهدتها «مصر» طوال القرن

(١) ثورة يوليو.. ولعبة التوازن الطبقي، مرجع سابق، ص ١٥.
(٢) انظر المرجع السابق، ص ٤٥.
(٣) انظر، المرجع السابق، الموضع نفسه.
(٤) صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧/ ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ٨.

التاسع عشر: «فقد افرزت هذه التغييرات – يقصد بها تغييرات «محمد علي» – طبقةبورجوازية جديدة اخذت تخلف بورجوازية القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه كانت مصر تشهد أرستقراطية أجنبية جديدة تخلف الأرستقراطية الاسلامية القديمة الحاكمة، وتتكون من التجار والماليين الفرنسيين والانجليز وغيرهم من العناصر الأوروبية التي اخذت تتوافد علي مصر مع انتقال الرأسمالية العالمية من مرحلة المزاحمة الحرة إلي مرحلة الاحتكار. وعندئذ اخذت البورجوازية المصرية الجديدة تدخل في صراع مميت مع بقايا الارستقراطية الاسلامية الحاكمة من جانب ومع الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية من جانب آخر. وقد شهد أواخر عصر اسماعيل جزءاً من هذا الصراع، وشهد عصر توفيق الجانب الاكبر منه فقامت الثورة العرابية ثم فشلت»[1].

كما تبرز النزعة العقائدية لدي هذا المؤلف بوضوح في مواضع أخري عديدة. فهي تبرز لديه بوضوح عند تقسيمه للطبقات الاجتماعية في «مصر»، وعند تتبعه لنشأة هذه الطبقات وتطورها في الفترة من منتصف القرن التاسع عشر حتي منتصف القرن العشرين، وكذلك عند مطابقته – في دراستة الثانية – بين حالة ارتقاء بعض الافراد العصاميين من أبناء «البورجوازية المصرية الصغيرة» إبان سنوات الحرب العالمية الثانية إلي مصاف الطبقة البورجوازية الكبيرة وبين حالة ارتقاء بعض نظرائهم من أبناء البورجوازية الأوربية الصغيرة الي مصاف البورجوازية الكبيرة إبان انتقال «أوروبا» من الاقطاع إلي الرأسمالية، حيث يقول في ذلك: «علي ان الحرب قد اسفرت عن نتيجة هامة بالنسبة للبورجوازية المصرية الصغيرة، وهي ظهور فئة قادرة منها استطاعت ان تشق طريقها بنجاح في ظل انعدام المنافسة الأجنبية، وأن تبلغ حدا من الثراء يقرب

(١) انظر شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، جـ٢ ، مرجع سابق، ص ٥٧٥.

مما تملكه الطبقة البورجوازية الكبيرة وان تشاركها في الألقاب أيضا..»[1].

وبعد ان عدد المؤلف بعض اسماء هؤلاء العصاميين خلص إلي القول: «وتلك هي البورجوازية الجديدة التي تتشابه في أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية والتي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية في مصر»[2].

وعلي الرغم من الرؤية الشمولية التي يتمتع بها «جمال حمدان»، فانه عندما يعرج لتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري فانه يعرج لتناوله من خلال منظور ماركسي عقائدي. فلقد ذكر – في سياق تناوله لتطور الطبقات الاجتماعية في «مصر» – ان «محمد علي» هو الذي أسس « الاقطاع» الحديث فيها من خلال الأراضي الواسعة التي وزعها علي أقاربه وحاشيته ومساعديه[3]، وان تغييراته في النظام التعليمي هي التي ادت الي تخليق فئه المثقفين الذين اصبحوا يشكلون عصب الطبقة الوسطي الحديثة. وان تشريعات كل من «عباس» و «سعيد» هي التي ادت إلي تخليق الطبقة الفلاحية[4] وتبرز النزعة العقائدية لدي «حمدان» بوضوح في هذا الصدد عندما يخلص الي تعميم القول: «والقصة بعد ذلك، وحتي يوليو، لاتخرج عن تدعيم هذا الهيكل الاقطاعي الجديد وتأكيده باضطراد، مع دخول الاستعمار الأجنبي طرفا فى المعادلة، ثم هي لاتخرج في النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية. وفي مرحلة اكتماله كان بناء النظام يتلخص في الأوتوقراطية بقهرها الطبقي، والطغيان السياسي، ويقوم علي ساقين من الاندوقراطية الاقطاعية الثقيلة والبنكوقراطية

(١) تاريخ البورجوازية المصرية قبل ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) انظر شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، جـ٢، مرجع سابق، ص ٥٧٥.

(٤) انظر، المرجع السابق، ص ٥٧٦.

الرأسمالية البازغة»[1] . كما تبرز لديه هذه النزعة أيضا عند تفسيره– في الجزء الرابع من موسوعتة المذكورة – للعلاقة الطبقية التى نشأت بين الريف والمدينة بقوله: «وتفسيرا للعلاقة بين الاقطاع والمدينة تقول ان التقسيم الطبقي في مصر لم يكن فقط تقسيماً اجتماعياً وظيفيا فحسب، بل كان جغرافيا مكانيا ايضا. فكما كان الاقطاع الزراعي قبل الثورة يترجم وظيفيا الي طبقتين في الريف: طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين.. كان بسبب الملكية الغيابية يترجم جغرافياً الي طبقتين مكانيتين: طبقة الاقطاعيين الغائبين في العاصمة، وطبقة الفلاحين في الريف. وفي المحصلة الصافية كان الاقطاع يترجم عمليا إلي طرفين: المدينة العاصمة في جانب والريف والأقاليم فى جانب آخر»[2] .

وعلي الرغم من كثرة الانتقادات التى يمكن توجيهها إلي أصحاب هذا التيار، فإن أهم ما يؤخذ عليهم هو أنهم يصرون علي دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري قياسا علي دراسة «ماركس» لهذا البناء في المجتمع الأوروبي إبان انتقاله من الإقطاع إلي الرأسمالية، وقياساً كذلك علي دراسة «لينين» لهذا البناء في روسيا إبان انتقالها من المرحلة الإقطاعية – الرأسمالية الي المرحلة الاشتراكية. كما أنه يؤخذ عليهم أيضا أنهم يصرون اثناء ذلك علي استخدام وتوظيف المفهومات التي صاغها هذان المفكران والتي تعبر بدورها عن خبرة تاريخية مخالفة للخبرة التاريخية لمجتمعهم.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧٧.

(٢) شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، جـ ٤ ،عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٨٤

ثالثا: تيار التبعية:

بدأ تيار التبعية ينتشر في «مصر» منذ بداية السبعنيات تقريباً، وذلك عندما بدأ بعض شباب الباحثين فى قسمي علم الاجتماع والاقتصاد بالجامعات المصرية ينفتحون آنذاك علي التيارات الفكرية الجديدة السائدة فى العالم، وكذلك عندما بدأت تظهر في الأفق بعض المؤشرات والقرائن التي تدلل علي أن هذا البلد قد أصبح يعيش في حالة تبعية للرأسمالية العالمية. وينتمي الي هذا التيار في «مصر» عدد قليل نسبيا من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين يأتي في مقدمتهم «سمير أمين»، و «جودة عبد الخالق»، و «محمد عبد الشفيع عيسي»، و «رمزي زكي». ويرجع الفضل الأول الي أولهم في دراسة إفريقيا والعالم العربي من منظور هذا التيار.[1]

ويكشف التصنيف الحالي للدراسات الطبقية في «مصر» عن عدة أمور تتعلق بهذا التيار لعل من أهمها ان عدد الباحثين الذين ينتمون إليه عدد قليل بالمقارنة بعدد زملائهم الآخرين الذين ينتمون الي أي تيار من التيارات الأخري، وأن معظم الباحثين المهتمين بتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري قد أصبحوا – علي اختلاف تياراتهم النظرية – يستعينون بأحد المحددات المنهجية الهامة في هذا التيار، وهو المحدد الخاص بتأثير العوامل الخارجية في تشكيل البناء الطبقي لهذا المجتمع، فضلاً عن أن الباحثين الذين ينتمون إلي هذا التيار ذاته لم يقوموا حتي الآن بإجراء دراسات محددة ومستقله علي البناء الطبقي لهذا المجتمع.

ويتخذ باحثو التبعية من مفهوم «النسق العالمي» وحدة أساسية للتحليل

---

(١) راجع، مصطفي كامل السيد: تأملات حول مسألة التبعية.. واقعها ونظرياتها، قضايا فكرية، الكتاب الثاني، دار الثقافة الجديدة، يناير ١٩٨٦، ص ٢١، ٢٦.

الطبقي. ومن ثم فهم يبدأون دائماً دراستهم للبناء الطبقي في المجتمع المصري بتحديدهم أولاً لموقع هذا المجتمع علي خريطة هذا النسق ثم يصورون هذا البناء علي أنه بمثابة بناء فرعي للبناء الطبقي العالمي.

كما أنهم يعطون أهمية كبري لدور المؤثرات الخارجية في تشكيل هذا البناء. غير أن مغالاتهم في إبراز دور هذه المؤثرات تحول دائماً بينهم – وكما سيتضح ذلك فيما بعد – وبين المعالجة السليمة له.

فـ «سمير أمين» يري أنه لا يمكن تحديد ورؤية القوي الطبقية المحلية في «مصر» إلا في ضوء موقعها في النظام العالمي، حيث يقول في ذلك: «.. فلا تتحدد الطبقات الاجتماعية من مجرد وضعها داخل النظام المحلي، وانما أيضا من موضعها إزاء مجموع القوي العاملة علي الصعيد العالمي: «فالتمييز بين القوي الداخلية والقوي الخارجية تمييز اصطناعي قاصر. ان جميع القوي الاجتماعية هي داخلية اذا اعتبر أن وحدة التحليل هي النظام العالمي، وليس مكوناته المحلية فقط»[(١)].

ولذلك فهو يميل دائماً الي تغليب دور العوامل الخارجية علي دور العوامل الداخلية في تشكيل بنية هذا المجتمع، ومن ثم في تشكيل بنيتة الطبقية. فهو، مثلاً، يذهب إلى أن المؤثرات الخارجية كان لها الدور الأكبر في تهيئة الظروف الداخلية لاعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في «مصر»، حيث يقول في ذلك: «.. وقد تتابعت في هذا الإطار وفود من خبراء البنك الدولي والصندوق الدولي للنقد والمعونة الأمريكية... إلخ. وأصبحت كلمتهم المعيار الأساسي في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، وسنت مجموعة من القوانين

---

(١) حول التبعية والتوسع الرأسمالي، مرجع سابق، ص ٣٣ – ٣٤

لخدمة الهدف..»[1].

ولأن «سمير أمين» يقلل من شأن العوامل الداخلية في تشكيل البنية الطبقية للمجتمع المصري، فإنه يقع فى تناقضات نظرية عندما يخلص في مناقشته لما أسماه بمحاولات الطبقة الوسطي علي مدي قرنين من الزمان الي القول: «خلاصة القول أن الناصرية – اذا وضعناها في هذا الاطار التاريخي – ظهرت علي أنها لم تكن أول فصل من تاريخ جديد – فصل الانتقال الي الاشتراكية – بل كانت آخر فصل لتاريخ قرنين من الزمان مضيا منذ علي بك الكبير. هذان القرنان اللذان أسميناهما عصر البورجوازية الوطنية فقد تميز هذا العصر بسلسلة محاولات يجب وصفها بأنها محاولات بورجوازية وطنية مستقلة»[2]. كما أنه يقع في تناقضات مماثلة عندما يطرح تصورا يفتقر الي الترابط لطبيعة التحالف الطبقي الاستغلالي الذي كان قائما في «مصر» عشية قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، بقوله: «فالمجتمع المصري في أواخر الأربعينات كان يعاني من الاستعمار، وكذلك من حكم تحالف طبقي اجتماعي – سياسي يعتمد الاستعمار عليه. وكانت أركان هذا التحالف هي هيمنة الملكية العقارية الكبيرة في الريف، وهيمنة رأس المال الوسيط التجاري – المالي (غير الصناعي بصفة أساسية) الاجنبي علي الاقتصاد (وان تواجد رأس مال مصري في ذيله)، وهيمنة المؤسسة الملكية وأحزاب الأقلية في الميدان السياسي»[3].

ولا تخرج اجتهادات الباحثين المصريين الآخرين عن كونها تنويعات منهجية علي لحن أعمال «سمير أمين»، وعن كونها أيضاً إشارات متفرقة هنا

---

(١) تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢.

وهناك يسوقونها في أعمالهم التي تهتم أساساً برصد وتحليل أسباب ومظاهر التبعية في المجتمع المصري. فعلي الرغم من أن «رمزي زكي» مثلاً يدعو إلي ضرورة صياغة نظرية للمجتمع المصري تنهض علي أساس استقراء واقعه العيني، فإنه عندما يحاول ترجمة هذه الدعوة إلي واقع عملي يميل إلي تغليب دور العوامل الخارجية علي دور العوامل الداخلية في تشكيل بنية هذا المجتمع. يتضح ذلك عندما يعزو إنهيار التجربة المصرية فى عام ١٩٦٧ الي: «الهجوم الضاري الذي قاده الاستعمار والصهيونيةلتحطيم التجربة الناصرية في التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة»[١] . وكذلك عندما يميل الي تغليب دور هذه العوامل في هذا الشأن بقوله: «ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما الجهتان اللتان تلعبان الدور الأعظم في تشكيل السياسة الاقتصادية لـ «مصر»[٢]. أو عندما يؤكد علي أن سياسة الانفتاح الاقتصادي هي التي ادت الي إفراز طبقة تتطابق مصالحها مع مصالح الرأسمالية العالمية[٣] . كما أن هذا الميل يتأكد لديه عندما يخلص الي أن مخرج «مصر» من أزمتها الاقتصادية انما يتمثل – فقط – في تحررها من التبعية: «اما الاستقلال الاقتصادي فيعني نفي التبعية الاقتصادية للخارج، وبحيث تكون توجيهات التنمية نحو الداخل وليس الخارج، وان تصاغ القرارات الاقتصادية بناء علي ماتقتضيه ظروف مصر الداخلية ومشاكلها المختلفة دون ضغوط خارجية»[٤] .

---

(١) دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري فى المرحلة القادمة، ط١ ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ .

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٢٦١ .

(٣) انظر، المرجع السابق، ص ٢٥٢ .

(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٤

ولقد لاقي تيار التبعية في دراستة للبناء الطبقي للمجتمع المصري انتقادات عدة لعل من أهمها أنه لا يستطيع توفير الادوات اللازمة للتحليل الطبقي فى هذا المجتمع في عصور تاريخية سابقة علي العصر الحديث. وان استخدامه لفكرة النسق العالمي قد قادته إلي التركيز المبالغ فيه علي العلاقات الاقتصادية وإهمال العلاقات الاجتماعية والثقافية. ومن هذه الانتقادات أيضا ان تحليلات هذا التيار تعفي «مصر» من مسئولية تخلفها، وبالتالي فإنها - اي هذه التحليلات - تعد استمرارا موضوعيا لدراسة التاريخ علي أساس التمركز حول الذات الاوروبية، وتفضي إلي التأكيد علي الرأي القائل بأن قدرة «مصر» علي تغيير أوضاعها قدرات محدودة ومشروطة بالتغير الاجتماعي والسياسي في المراكز الغربية. ومن هذه الانتقادات أيضاً - وربما أهمها - أنه اذا كان أصحاب هذا التيار يرون أن تخلص «مصر» من تبعيتها وتخلفها لن يتحقق إلا من خلال قيام ثورة شعبية تطيح فيها بالقوي المحلية المستغلة وحليفتها الرأسمالية، فانهم لم يبدأوا من النقطة التى كان من المفروض ان ينطلقوا منها وهي تحليل بنائها الطبقي.

رابعا: التيار التوفيقي:

ظهر التيار التوفيقي فى مجال علم الاجتماع في «مصر» عموماً - وفي مجال دراسة الطبقات الاجتماعية فيها خصوصاً - فيما بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وكان هذا التيار قد ظهر في هذين المجالين في «مصر» فى ذلك الوقت في ظل عدة ظروف مواتية. ومن الممكن إجمال هذه الظروف في الآتي.

اولا، إن تحول النظام الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع المصري - في أقل من

عقد من الزمان – من نظام اقتصادي اجتماعي شبه اشتراكي الي نظام اقتصادي اجتماعي شبه رأسمالي قد واكبه بالضرورة تحول فى نظامه الطبقي؛ من نظام طبقي شبه اشتراكي الي نظام طبقي شبه رأسمالي مما أضفي قدراً من التعقيد علي هذا البناء دفع ببعض الباحثين الي الاعتقاد بأن المزاوجة بين الماركسية والوظيفية كفيل بحل مثل هذا التعقيد.

ثانياً. إن استقرار سياسة الانفتاح الاقتصادي بمصالحها الطبقية المحددة قد واكبه استقرار فى عملية الفرز الطبقي بين الباحثين الاجتماعيين وغير الاجتماعيين أنفسهم المهتمين بموضوع الطبقات الاجتماعية. ولقد كان من الطبيعي ان يميل بعض الباحثين الذين عززت هذه السياسة من مصالحهم الخاصة الي الترويج لفكر توفيقي يضمن لهم الحفاظ علي تلك المصالح حتي ولو كانوا يعتنقون أفكارا تقدمية قبل ذلك.

ثالثاً. إن المراجعات النقدية التي باتت تشهدها البلاد الاشتراكية في نظمها الاجتماعية وعقائدها الأيديولوجية منذ أواخر السبعينات قد دفعت بعض الباحثين المصريين إلي الاعتقاد بعدم جدوي الاعتماد علي الماركسية وحدها في دراسة البناء الطبقي لمجتمعهم.

والباحثون التوفيقيون المصريون يتناولون البناء الطبقي للمجتمع المصري – مثلما يتناوله زملاؤهم الغربيون في مجتمعاتهم – علي أساس رؤية نظرية تتألف من كل من الماركسية والوظيفية. ومن الطبيعي أن يأتي تناول هؤلاء الباحثين لذلك البناء مشروطاً بهذه الرؤية التوفيقية. ولعل من أبرز ممثلي هذا التيار فى «مصر» الآن كل من «غريب سيد أحمد» و «سعد الدين ابراهيم». وفيما يلي عرض لدراسات هذين الباحثين بهدف الكشف عن رؤيتهم

التوفيقية في هذا الصدد.

فالنزعة التوفيقية لـ «غريب سيد أحمد» في تناوله للبناء الطبقي للمجتمع المصري تتضح من البداية عندما يحدد طبيعة الهدف الثاني من دراسة بالتفصيل قائلاً: «ولم يقف الهدف الثاني للدراسة الراهنة عند التحليل النظري لهاتين النظريتين – أي نظريتي التكامل والصراع كما يسميهما – وإنما حاولت إدماج العناصر التي تعالجها كل نظرية في كل يؤلف بينها»(١). كما أن هذه النزعة تتضح لديه أيضا عندما يقدم تعريفا إجرائيا للطبقة الاجتماعية يجمع فيه بين أحد المحكات الماركسية الهامة المعمول بها في هذا الصدد وبين عدد آخر من المحطات الوظيفية المعمول بها في الصدد نفسه، حيث يقول في هذا التعريف: «إن الطبقة الاجتماعية مجموعة من الناس تشترك في فئة دخل محددة، وتتميز بوضع مهني معين في نظام الانتاج، وعلي مستوي تعليمي متقارب، ولها أسلوب حياة خاص. علي أن الدراسة الراهنة تتخذ من مجموع المهنة والتعليم والدخل منطلقا لتحديد الطبقة الاجتماعية»(٢).

وعلي الرغم من أن هذا المنهج التوفيقي قد قاد «غريب سيد أحمد» إلي القيام بتوليف رؤية نظرية من كل من الماركسية والوظيفية ليدرس علي ضوئها البناء الطبقي للمجتمع المصري، فان هذا المنهج لم يعصمه أبدا من التحيز للوظيفة. ولعل هذا التحيز يتضح لديه عندما يوافق الوظيفيين علي تقسيمهم للطبقة الاجتماعية إلي أشكال عدة كالطبقة الاقتصادية والطبقة السياسية، ويقدم تعريفاً لهذه الأخيرة بقوله: «إن الطبقة السياسية جماعة ضاغطة تحاول أن تنظم الصراع الذي يحدث داخلها، بالإضافة إلي محاولتها ضبط الصراع الذي

---

(١) الطبقات الاجتماعية – النظرية والقياس، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٩.

قد يحدث بين غيرها من طبقات»[1].

وينخرط «سعد الدين ابراهيم» في هذا التيار أيضا. فلقد خلص من نقده لكل من المنهجين الماركسي والوظيفي الي أنه من الضروري التوفيق بين هذين المنهجين عند القيام بأي تحليل اجتماعي للمجتمع المصري، حيث قال فى ذلك: «إلا أن هذين المنهجين الماركسي والوظيفي كليهما يحتوي علي نظرات ثاقبة استفدنا منها في تحليلنا الراهن. وأكثر من هذا فلكل من هذين المنهجين ما يمكن ان نسميه خط الرجعة الذي يحفظ ماء الوجه»[2].

وهذه النزعة التوفيقية لـ «سعد الدين ابراهيم» تتضح لديه عندما يجمع في تعريفه للطبقة الوسطي المصرية بين أحد المحكات الماركسية المعمول بها في هذا الصدد - وهو الموقع من نظام الانتاج - وبين المحكات الوظيفية المعمول بها في الصدد نفسه - وهي التعليم والمهنة - حيث يقول فى تعريفه لها: «إنها تلك التكوينة الاجتماعية ذات التعليم العلماني الحديث، والتي بسبب تعليمها أخذت تحتل مواقع مؤثرة فى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وفي موسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية. فهي تشمل البيروقراطيين والتكنوقراطيين وأصحاب المهن الحرة»[3]. كما أن هذه النزعة تتضح لديه أيضاً عندما يستعين فى مواضع أخري بفكرة «الازدواجية» الخاصة بنظرية التحديث الوظيفية ليشخص علي أساسها أثر تغييرات «محمد علي» علي بنية المجتمع المصري[4].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢) النظام الاجتماعي العربي الجديد - دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) أزمة مجتمع ام أزمة طبقة..، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) انظر، المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٠.

علي أن النزعة التوفيقية لـ «سعد الدين ابراهيم» لاتعصمه من التأرجح بين الماركسية والوظيفية عندما يحاول تناول التطور التاريخي لتكوين هذه الطبقة. فهو من ناحية يأخذ بالنظرية الماركسية عندما يتتبع نشأة وتطور هذه الطبقة في الفترة من أيام «عرابي» حتي ثورة ١٩١٩، مؤكدا على هذا الأخذ بإضافته مصدراً جديداً لها إبان تلك الثورة بقوله: «.. كما بدأت نواة متواضعة لبورجوازية وطنية في التكوين»(١). ومن ناحية أخري يأخذ بالتفسيرات الذاتية والماهوية - وهي تفسيرات تنتمي إلي الوظيفية أساسا - عندما يحدد خصائص هذه الطبقة من منظور مقارن بخصائص الطبقات الأخري، قائلاً: «أما الطبقة الوسطي الجديدة فقد كانت ذات رؤية أكثر طموحا، وكان طموحها يتناسب مع درجة تعليمها واتساع إطارها المرجعي»(٢). كما أنه يأخذ بهذه التفسيرات الأخيرة أيضا عندما يتعرض لنشأة وتطور هذه الطبقة منذ تغييرات «محمد علي» حتي قيامها بثورة ١٩٥٢ بأسلوب يترك انطباعا أكيدا لدي القارىء بأن هذه الطبقة ظلت - طوال تلك الفترة - طبقة شبه مغلقة، لا تتغير ولا تتبدل، ولا تشهد انقسامات داخلية أو حركة صعود الي أعلي أو هبوط الي أسفل(٣).

هكذا يتضح أن أعمال هذا التيار لا تقود إلا إلي طرح تفسيرات انتقائية من كل من الماركسية والوظيفية لنشأة وتطور البناء الطبقي للمجتمع المصري، أو لنشأة وتطور أي طبقة من طبقاته، وهي تفسيرات لا تساعد بأي حال من الأحوال علي تقديم فهم علمي سليم لنشأة هذا البناء وتطوره. ومن ثم فإن هذا

(١) المرجع السابق، ص ٢١.
(٢) المرجع السابق، ص ٢١.
(٣) المرجع السابق، ص ١٩.

التيار يفتقر الى الكفاءة النظرية اللازمة لفهم وتفسير طبيعة ذلك البناء.

خامسا: تيار الخصوصية الحضارية والتاريخية:

أدرك المفكرون المصريون مفهوم الخصوصية الأيكولوجية - ومن ثم الخصوصية الحضارية والاجتماعية - قبل أن يدركه المفكرون الأوروبيون بوقت طويل. ولقد أدرك المفكرون المصريون هذا المفهوم من خلال مقارنة الأوضاع الجغرافية السائدة في بلادهم بنظيراتها السائدة في البلاد الاخري.

ومن الطريف، بل والملفت للنظر، أن قدماء المصريين لم تفتهم الإشارة الي معني قريب من معني هذا المفهوم. فلقد أشار «إخناتون» الي مثل هذا المفهوم عندما قارن بين حالة الري في بلادة وبين حالة الري في البلاد الأخري، وسجل ذلك في أنشودته لمعبوده الجديد قائلاً: «لقد خلقت النيل في العالم السفلي لتحيي به البشر ياسيد الجميع، يامن خلقت البلاد البعيدة وجعلتها تحيا هي الأخري. لقد جعلت نيلا يهبط اليهم من السماء، وجعلت له أمواجا تتدافع علي الجبال كالبحر فتجد حقولهم ما تحتاج اليه من الماء، ما أعظم تدبيرك ياسيد الأبدية، وهبت نيل السماء لشعوب الجبال، أما النيل فهو يخرج لمصر وحدها من العالم السفلي»[١].

وكان «كلوت بك» قد ألمح في أربعينيات القرن التاسع عشر - وكما سلفت الإشارة[٢] - إلي مفهوم الخصوصية الحضارية والتاريخية للمجتمع المصري. كما ناقش «رفاعه الطهطاوي» في منتصف القرن التاسع عشر مفهوم

---

(١) عبد المنعم ابو بكر: اساطير مصرية، ص ١٣١.

(٢) راجع، ص١٢ من هذه الدراسة.

الخصوصية الأيكولوجية – ومن ثم الاجتماعية – للمجتمع المصري من منظور مقارن بالمجتمع الأوروبي الذي درس وعاش فيه فترة طويلة[1]. وأشار «مصطفي مشرفه» في مقدمة كتابه الذي يحمل عنوان «مسح ثقافي لمصر الحديثة» والذي نشر عام ١٩٤٨ إلي معني قريب من ذلك عندما ذكر بأن سير المصريين في ركاب «أوروبا» لا يخدم هدفا من أهدافهم، وانه يتعين عليهم إذا كانوا يرغبون في انتاج شيء له القدرة علي البقاء والاستمرار أن يشقوا أرضا جديدة في دراسة مشكلات بلادهم الاقتصادية والاجتماعية وان يتحرروا من التأويلات الأوروبية بقدر ما يتحرروا من قيود ماضيهم[2].

علي أن مفهوم الخصوصية الحضارية والتاريخية لم يبدأ في الظهور والانتشار علي نطاق واسع في مجالي الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع في «مصر» إلا مع بداية السبعينيات من هذا القرن عموما ومع بداية الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ خصوصا. وكان هذا المفهوم قد أخذ في الظهور والانتشار في هذا المجال في المجتمع المصري في ذلك الوقت في ظل تفاقم أزمة الهوية التي باتت تواجه هذا المجتمع منذ أن تحول نظامه الاقتصادي والاجتماعي من نظام لرأسمالية الدولة الوطنية المستقلة في الستينات الي نظام للرأسمالية التابعة في السبعينات، وتغير توجهاته وتحالفاته السياسية

---

(١) للوقوف علي عرض جيد لوجهة نظر رفاعة الطهطاوي في الخصوصية الإيكولوجية – ومن ثم الخصوصية الاجتماعية للمجتمع المصري – انظر، طاهر عبد الحكيم: نشأة الدولة المركزية وميلاد الاستبداد، فكر، العدد الثالث، أكتوبر، ١٩٨٤، ص ١٥ – ١٦.

(٢) انظر، ابو سيف يوسف (تعليق) في نمط الانتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية، ندوه شارك فيها ابو سيف يوسف وآخرون ط١، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٩١.

العربية والدولية، ومقاطعة البلاد العربية لمصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع «اسرائيل» في أواخر السبعينات.

ومن الممكن تصنيف الأعمال التي ظهرت في نطاق الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع في «مصر» منذ السبعينات منادية بمفهوم الخصوصية الحضارية والتاريخية للمجتمع المصري في تيارين فرعيين. التيار الأول هو التيار التراثي، أو السلفي، الذي يري أصحابه أن لمصر تاريخها الخاص في التطور الحضاري – والذي ينحصر أساسا في تاريخها الإسلامي – ويرفضون النظريات الغربية في الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع بدعوي أن هذه النظريات نظريات نسبية وعنصرية، ويتجهون بدلاً من ذلك الي التراث يستنطقونه حلولاً لمشكلات هذا المجتمع ويستعينون به في صياغة نظريات اجتماعية ملائمة له. ولعل من أبرز ممثلي هذا التيار في «مصر» حالياً كل من «عادل حسين» و «حسن حنفي – مؤخراً» و «طارق البشري» و «محمد عمارة» و «جلال أمين». وغيرهم[١]. والتيار الثاني هو تيار الخصوصية التاريخية الذي يري أصحابه أن للمجتمع المصري خصوصية تاريخية تتطلب ضرورة التنظير له، ولكن ليس من خلال القطيعة المعرفية مع المناهج الاجتماعية الغربية، وإنما من خلال إما الاستفادة من هذه المناهج كما يفعل «محمد الجوهري» وعاصم الدسوقي، وإما من خلال التوفيق بين النظريات الاجتماعية الغربية وبين بعضها البعض كما يفعل «أنور عبد الملك» و «أحمد زايد» وغيرهما. ونظرا لعدم اكتمال الاطار النظري والمنهجي للتيار الأول من هذين التيارين، فسوف نقتصر في عرضنا لهذا التيار

(١) للمزيد من التفصيلات، انظر، محمود أمين العالم: الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢٣٨ – ٢٤٤.

هنا علي عرض التيار الفرعي الثاني منه. وهذا التيار الأخير ينقسم بدوره إلي التيارين الفرعيين التاليين.

(١) التيار الخلاق:

يكتسب رواد هذا التيار في «مصر» صفتهم تلك لكونهم يستعينون فقط بالإطار المنهجي للمادية التاريخية – دون المحتوي النظري للنظرية الماركسية – في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري ويرفضون القيام بدراسة هذا الوضع قياساً علي دراسة «ماركس» لهذا البناء في «أوروبا» في القرن التاسع عشر. ويمثل هذا التيار عدد قليل من أصحاب الدراسات السابقة هم «محمد الجوهري»، و «محمد عودة»، و «عاصم الدسوقي»، و «السيد الحسيني» وغيرهم قليلون.

وتعد دراسة «محمد الجوهري» التي نشرت لأول مرة عام ١٩٧٢م شارة البدء في أعمال هذا التيار في «مصر» بوجه عام وعلامة مميزة علي طريق الدراسات الطبقية فيها بوجه خاص. فلقد أوضح المؤلف في هذه الدراسة خطورة الركون إلي دراسة الأوضاع الطبقية في المجتمع المصري قياسا علي دراسة «ماركس» لهذه الأوضاع فى المجتمع الأوروبي، وأهمية الاعتماد فقط علي الإطار المنهجي فقط للنظرية الماركسية فى هذا الصدد. ولقد استخدم «محمد الجوهري» المفهومات الماركسية التحليلية في دراسة هذه الأوضاع، وذلك مثل مفهومات نمط الإنتاج، والطبقة الاجتماعية، والانتقالية.. الخ. كما قاده مثل هذا المنهج إلي رفض استخدام التقسيمات الطبقية الخاصة بالمجتمعات الأخري

عند تشخيص وتحديد طبقات المجتمع المصري، والاتجاة بدلاً من ذلك الي استخلاص هذه الطبقات من الواقع العيني لهذا المجتمع[١].

ولقد حدد المؤلف معني مفهوم الانتقالية بالنسبة للمجتمع المصري فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات بقوله: «إن السمة المميزة للمجتمع المصري الذي نحن بصدد دراسته أنه مجتمع انتقالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فهو لم يعد يعرف مرحلة الإقطاع بشكلها الكلاسيكي، ولم يعد يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالي، هذا فضلاً عن أن مرحلة التغيير الاشتراكي – برغم الانجازات العظيمة التي تحققت – تخطو خطواتها الأولي من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع»[٢]. وعلي الرغم من ان هذه الفقرة قد لا تخلو من إسقاط ماركسي عقائدي، فإن المؤلف قد تداركها بسرعة عندما قرر بشكل قاطع عند تحديده لاعتبارات التقسيم الطبقي الذي اقترحه قائلاً: «لم نستخدم في التقسيم التالي المقترح مصطلحي بورجوازية وبروليتاريا. وليس عدم استعمالنا لهذين المصطلحين صادراً عن تعصب قومي أو شيء من هذا القبيل، وانما رغبة في تجنب استخدام مصطلحات ترتبط تاريخيا بفئات ذات مواصفات ومعالم معينة ليست متحققة في المجتمع المصري»[٣].

ولقد ربط «محمد الجوهري» بين معني الانتقالية التي كان المجتمع

---

(١) انظر، محمد الجوهري: البناء الطبقي في البلاد النامية في السيد الحسيني وأخرين: دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٨ – ٣١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

المصري يشهدها في ذلك الوقت وبين تعدد اشكاله الانتاجية[1] ، ورتب علي ذلك نتيجة هامة، مؤادها: «ان كل شكل من اشكال الانتاج السابقة تقابله تشكيلة إنتاجية خاصة. أو لنقل بكلمات أخري، إن تنوع أنماط الإنتاج يؤدي الى تنوع الطبقات الرئيسية في المجتمع المصري. وهي بهذا الشكل تأكيد للملاحظة العامة التي ألمحنا اليها والتي تضفي علي البناء الطبقي للمجتمع المصري وضعا خاصا»[2].

ويختم المؤلف دراسته بتحديد العلاقة بين الخصوصية والعمومية عند دراسة المجتمع المصري بقوله: «ولا شك أن وعينا بهذه الخصوصية يحفزنا الي التأني والتزام الحذر عند استعارة أي مخططات أو نظريات من الخارج للتطبيق علي الواقع المصري. ولا نعني بذلك أن التطور الاجتماعي في بلادنا يسير نهجا فريدا مختلفا عن مسيرة التطور في سائر المجتمعات، ولكن لأن للمرحلة التي يجتازها تطورنا الاجتماعي اليوم خصوصياتها التي لا تجد لها نظيرا متطابقاً كل التطابق في تاريخ المجتمعات الأخري. أما الخطوط العامة للتطور فهي متشابهه بحكم ما بين التكوين الانساني من تشابه، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة في علم الاتصال تقرب بين من باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور»[3].

ولعل من بين الدراسات التي واكبت ظهور الدراسة السابقة – والتي كانت تنبيء وقت صدورها عن وعي مبكر ومستقل عن دراسة «محمد

(١) حدد المؤلف هذه الأنماط – متفقاً في ذلك مع تحديد جمال مجدي حسنين لها في خمسة أنماط هي النمط الرأسمالي والقطاع العام والانتاج السلعي الصغير والانتاج الطبيعي والانتاج المختلط، انظر، المرجع السابق، ص ٣٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٢.

الجوهري» وان لم يكن وعياً كامل النضج - بخصوصية التطور التاريخي والطبقي للمجتمع المصري دراسة «محمود عودة» عن القرية المصرية. حيث تعرض المؤلف في هذه الدراسة بالنقد للمنظورات السوسيولوجية التقليدية المهتمة بدراسة التطور التاريخي لتلك القرية، وخلص من هذا النقد إلي استخلاص إطار نظري يعبر عن - ويتسق مع - خصوصية التطور التاريخي للمجتمع المصري بوجه عام وعن خصوصية التطور الطبقي للقرية المصرية بوجه خاص. يدلل علي ذلك الخط المنهجي الذي سلكه المؤلف في الدراسه بوجه عام، والمنهج الذي تناول من خلاله تطور البناء الطبقي للقرية المصرية بوجه خاص، وعدم لجوئه في هذا الصدد الي استخدام التقسيمات والتصنيفات والمصطلحات الطبقية الخاصة بالنظريات الغربيه، وقيامه بدلاً من ذلك بإجراء تقسيمات وتصنيفات لهذا البناء تتسق وطبيعتة النوعية[١].

ولعل من أبرز الدراسات الحديثة التي تعبر تعبيرا جيدا عن هذا التيار دراسة «عاصم الدسوقي» المعنونة بـ «نحو فهم تاريخ مصر...». وعلي الرغم من أن صاحبها لم يحدد فى هذه الدراسه معني المفهومات الماركسية التحليلية كمفهومات الطبقة الاجتماعية، وأسلوب الانتاج، وغيرها من المفهومات المماثلة الأخري، فإن قراءاتها تترك انطباعا أكيدا بأن صاحبها هاضم لهذه المفهومات علي نحو جيد وقام بتوظيفها فيها علي نفس النحو.

ولقد مهد المؤلف لهذه الدراسة بتوجيه نقد قوي لأعمال الماركسيين المصريين العقائديين من أمثال «ابراهيم عامر»، و «شهدي الشافعي»، و «فوزي

---

(١) انظر، محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٨٤ - ٢٢٠.

جرجس» لدراستهم تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي والطبقي الحديث للمجتمع المصري قياسا علي دراسة «ماركس» لهذا التطور فى المجتمع الأوروبي[1]. وذكر أن منحاهم هذا هو السبب وراء اضطرابهم عند دراسة هذا التطور، وذلك لأن: «محاولة تطويع الواقع التاريخي للنظرية هو المسئول عن هذا الاضطراب في دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي لمصر. ذلك ان الاعتداد بالمنهج والأصول النظرية يفضي الي تطويع الواقع التاريخي كله في تنوعه داخل قوالب تعبر عن التحديدات النظرية العامة مع إهمال ما هو فريد ومتميز وخاص فى كل تجربة تاريخية محددة»[2].

ويلفت «عاصم الدسوقي» النظر الي المرونة المنهجية التي تتحلي بها المادية التاريخية بقوله: «ان المادية التاريخية ليست نظاما فلسفيا جامدا بقدر ما هي أسلوب عملي في التحليل الاجتماعي والتاريخي وقاعدة للاستراتيجية السياسية»[3]. ويرتب المؤلف علي ذلك نتيجة هامة مؤداها أنه يصبح من الخطأ تصور تطور المجتمع المصري وفقاً للمخطط الماركسي عن تطور المجتمع الأوروبي[4]. وحول سبيل الخروج من هذا المأزق يقول: «ولا سبيل الي تخطي هذا المأزق إلا بإعطاء المنهج والدراسة حقها وإعطاء الدراسة التاريخية حقها هي الأخري، والعمل اثناء ذلك علي إغناء كل دراسة منهما بالأخري وتأكيد تميزها منهجيا لضمان تلاحمهما ووحدتهما تطبيقياً»[5].

---

(١) نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ١ – ٢٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٢١.
(٣) المرجع السابق، ص ١٨.
(٤) انظر، المرجع السابق، ص ٢١.
(٥) المرجع السابق، ص ٢٢.

ولذلك فهو يرفض دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري باستخدام مفهومات مغايرة لطبيعة ذلك البناء كمفهومات «البورجوازية» و «الاقطاعية» و «البروليتاريا» ..الخ. تماما مثلما يرفض القيام باجراء تقسيم طبقي لهذا المجتمع باستخدام التقسيمات الطبقية الخاصة بالمجتمعات الأخري[١].

وعلي الرغم من ضآلة اهتمام «السيد الحسيني» بدراسة الطبقات الاجتماعية، فانه عندما يتطرق إليها يتطرق إليها من زاوية مفهوم نمط الانتاج في إطار رؤية بنائية تاريخية شاملة. فهو يري أن البلاد النامية – ومن بيها «مصر» – تضم أنماطا انتاجية تنتمي إلي مرحلة ما قبل الرأسمالية وأخري ترتبط بنمط الانتاج الرأسمالي. ويرتب «السيد الحسيني» علي ذلك نتيجة هامة وهي: «أنه يصبح من الصعوبة بمكان القول أن ثمة طبقات رئيسية وأخري فرعية في الدول النامية طبقاً للتصنيف الماركسي للواقع الأوروبي. إن خصوصية العالم الثالث تتسم بالتعدد وعدم التجانس، وهذا ما أدي إلي وجود كثير من التكوينات الاجتماعية غير واضحة العالم. وباعتبار أن هذه البلدان كثيرا ما تكون فيها الانتماءات الإثنية والدينية والطائفية والقومية تفوق في قوتها الانتماءات الطبقية»[٢].

واستنادا إلي هذا التصور يري «السيد الحسيني» أن الحضر المصري يشهد تجانسا واختلافا فى بنائه الطبقي: «فطبقا لمدي الاختلاف والتشابك الاجتماعي في خريطة علاقات الإنتاج تختلف البنية الطبقية تبعاً لحجم النشاطات الاقتصادية المتباينة للسكان الحضريين»[٣]. واستنادا إلي هذا التصور ايضا قام

(١) انظر، المرجع السابق، ص ٢٢، ٢٤.

(٢) التدرج – المجلد الثالث (إشراف) في المسح الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ – ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

«السيد الحسيني» باستخلاص تقسيم طبقي للمجتمع المصري استمده من الواقع العيني لهذا المجتمع[1].

ولعل العرض السابق يفضي إلي القول، وباختصار، أنه بقدر المرونة المنهجية التي يتحلي بها أصحاب هذا التيار في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري، بقدر دقة وسلامة الاستخلاصات النظرية التي يتوصلون إليها، وأن هذا التيار يكاد ينفرد - في نظرنا - من بين التيارات والنظريات السابقة والتيارات الأخري الاحقة - بالقدرة علي التنظير لخصوصية الوضع الطبقي فى هذا المجتمع وعلي نحو يفضي إلى خروج علماء الاجتماع المصريين من تحت عباءة التنظير الاوروبي لمجتمعهم والإسهام في تعديل النظرية الاجتماعية العامة علي المدي البعيد.

(ب) التيار التوفيقي:

يتخذ أصحاب هذا التيار من خصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية السائدة في المجتمع المصري ركيزة أساسية لصياغة مفهوم للخصوصية التاريخية لهذا المجتمع ينهض علي أساس التوفيق نظرياً ومنهجيا بين نظريتين أو اكثر من النظريات السائدة في مجال علم الاجتماع بغرض دراسة بناءه الطبقي وغير الطبقي. غير أن القيام بفحص الأعمال التي تنتمي الي هذا التيار يدعو الي تصنيفها في مجموعتين فرعيتين علي النحو التالي:

المجموعة الأولي هي المجموعة التي يحاول أصحابها صياغة مفهوم للخصوصية التاريخية للمجتمع المصري ينهض علي أساس التوفيق نظريا

(١) انظر، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

ومنهجيا بين (النظريتين) الماركسية والوظيفية علي وجه التحديد بهدف دراسة البناء الطبقي لهذا المجتمع.

ويتزعم هذه المجموعة من الباحثين «أنور عبد الملك». حيث قام هذا الباحث باستخلاص مفهوم للخصوصية التاريخيه العربية - وهي الخصوصية التي تنسحب بدورها علي المجتمع المصري - من كل من الماركسية والوظيفية، وحدد هذا المفهوم في أربعه عناصر سبق وأن تناولناها بالتفصيل في عمل سابق[1]. ولقد كان من الطبيعي - علي ضوء الصياغة التوفيقية لمفهوم الخصوصية التاريخية - أن يلجأ «أنور عبد الملك» إلي الجمع بين المصطلحات الماركسية - كمصطلحات «الطبقة» و «الصراع الطبقي» و «البورجوازية» - وبين المصطلحات الوظيفية - كمصطلحات «القطاع التقليدي» و «القطاع الحديث» و «الفئات المهنية»..الخ - عند دراسته للأوضاع الطبقية في البلاد النامية ومنها «مصر»[2].

أما المجموعة الثانية من هاتين المجموعتين فهي المجموعة التي يحاول أصحابها دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري من خلال القيام بصياغة مفهوم للخصوصية التاريخية للمجتمع المصري ينهض علي أساس التوفيق منهجيا ونظرياً بين (أكثر من نظريتين) من النظريات الاجتماعية السائدة في مجال علم الاجتماع. ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذه المجموعة تمثيلاً جيدا دراسة «أحمد زايد» عن البناء السياسي في الريف المصري. ولما كانت

---

(١) راجع، محمود جاد: الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية - عرض نقدي ورؤية نظرية، ط١ ، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) انظر، المرجع السابق، ص ١٠٥.

هذه الدراسة تحتوي علي محاولة تنظيرية للمجتمع المصري من هذه الزاوية، فقد كان لابد من مناقشتها مناقشة نقدية مستفيضة نسبياً، وكذا بأسلوب مختلف عما اتبع مع غيرها من الدراسات السابقة.

ففي البداية يري المؤلف أن مفهوم الخصوصية التاريخية قد ظهر فى مجال علم الاجتماع كرد فعل لكل من النظريات الكبري والتعميمات اللاتاريخية السائدة في مجال هذا العلم[1] . وهو بهذا الطرح يقدم من البداية تفسيراً ظاهرياً لتبلور هذا المفهوم في مجال علم الاجتماع. ذلك لأن مثل هذا التفسير يغض الطرف عن دور التغيرات التي شهدتها مختلف بلاد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في بلورة هذا المفهوم في مجال هذا العلم، فضلا عن أنه يغض الطرف بالتوازي عن الدافع الأيديولوجي وراء قيام بعض المتخصصين في مجال هذا العلم نفسه بالترويج مؤخراً لهذا المفهوم علي نحو معين.

وفي إطار محاولته صياغة نموذج نظري للخصوصية التاريخية علي نحو معين، استند المؤلف إلى بعض الحجج النظرية والمنهجية التي ساقها بعض شراح الماركسية للمعني الذي تقصده هذه النظرية بذلك المفهوم. وأول حجة من هذه الحجج هي نص لـ (كارل ماركس) نفسه يؤكد فيه علي إمكانية اختلاف النتائج التي تؤدي إليها الأحداث المتشابهة مادامت تحدث في سياقات تاريخية مختلفة، وصعوبة الوقوف علي الخيط الذي يحكم ظاهرة معينة ما لم يتم تناول كل شكل من أشكال التطور علي حده، وعلي أن ذلك لا يمكن أن يتحقق من خلال نظرية فلسفية تاريخية عامة[2] . وثاني حجة من هذه الحجج هي

(١) انظر، أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٢٠٦ .
(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

نفي «آلتوسير» لوجود تاريخ عام، وتأكيده علي وجود أبنية خاصة تقوم علي أنماط إنتاجية خاصة. وثالث حجة من هذه الحجج هي تكييف «كورش» النظري لفكرة «ماركس» الذاهبة إلي ضرورة ربط كل شيء بمرحلة تاريخية معينة. أما رابع حجة من هذه الحجج وآخرها، فهي تحديد «ميلز» لمفهوم الخصوصية التاريخية في الفكر الماركسي، والإضافات التي أضافها هو إلي هذا المفهوم(١).

وعلي الرغم من أن هذه الحجج جميعها تؤكد علي إمكانية تطبيق المنهج الماركسي علي أي مجتمع من المجتمعات في أية حقبة تاريخية محددة، فإننا نلاحظ أن هذا المؤلف قد قام هنا بتحوير معاني هذه الحجج ذاتها ليخرج منه بمعان مخالفة لمعانيها الأصلية، وليقع بسبب ذلك في تناقض منهجي قاده إلي الانتقائية في كافة التفسيرات التي قدمها عند تطبيقه لهذا النموذج علي المجتمع المصري.

ولعله من الملائم قبل الإشارة إلي الانتقائية النظرية التي وقع فيها المؤلف أن نشير أولاً إلي التناقض المنهجي الذي وقع فيه من خلال إستعراضنا للمزايا المنهجية والنظرية التي عددها للخصوصية التاريخية، والتي يري أنها تتميز بها عن غيرها من الاتجاهات النظرية الأخري.

فهو يقول إن الميزة الأولي للخصوصية التاريخية تتمثل في أنها لا تلتزم مسبقاً بمقولات نظرية معينة، وأنها تتخذ من الواقع مصدراً لانتقاء المفاهيم التي تتلاءم معه. وهنا يتبادر إلي الذهن تساؤل مؤداه: ألا يتعارض عدم تمسك الخصوصية التاريخية مسبقاً بمقولات نظرية معينة لدراسة الواقع مع مسألة اتخاذها الواقع مصدراً لانتقاء المفاهيم التي تلائمه، والتي تعني بالضرورة

(١) المرجع السابق، ص ص. ٢١ – ٢١١.

التسليم ضمناً، ومسبقاً، بمقولات نظرية معينة.

وأما الميزة الثانية للخصوصية التاريخية فيقول المؤلف أنها تتمثل في أنها تنتقي المفاهيم التي تلائم واقعا تاريخيا معينا من أكثر من نظرية، سواء دخل المفهوم المنتقي في صياغة جديدة له، أو ظل فى إطار نفس الصياغة التي ظهر فيها داخل النظرية التي تم أخذه منها مع عدم الالتزام بسياقه داخل تلك النظرية. والتساؤل هنا هو – أنه إذا كانت المنزة الأولي للخصوصية التاريخية تتمثل – وكما ذكر هو – في أنها لا تلتزم مسبقاً بمقولات نظرية معينة، فعلي أي أساس نظري إذن سيتم انتقاء المفاهيم المناسبة من النظريات الأخري لدراسة الواقع المعني؟ وأما الميزة الثالثة للخصوصية التاريخية فيري المؤلف أنها تتمثل في أن الالتزام المسبق بمبدأ الخصوصية التاريخية في حد ذاته يعني الالتزام برؤية عامة للمجتمع والتاريخ. والتساؤل هنا، هو – ألا تتعارض هذه الميزة مع الميزتين السابقتين؟ بل وحتي مع التسليم جدلاً بصحة هذه الميزة الأخيرة، فما هي الرؤية العامة التي يقصدها هنا المؤلف للتاريخ والمجتمع؟ هل هي رؤية ماركسية؟ أم رؤية وظيفية؟ أم رؤية توفيقية؟ أم رؤية تتألف من هذه الرؤي مجتمعة؟. أم أنها رؤية جديدة؟.

ولقد خلص المؤلف من نقده لبعض الدراسات التي استعانت بمفهوم الخصوصية التاريخية في إطار معالجتها لطبيعة تطور المجتمع المصري في العصر الحديث – وذلك بسبب تأكيد هذه الدراسات علي ثنائية ذلك المجتمع(١) – إلي الاتفاق مع ما توصل إليه «محمد الجوهري» في إطار معالجته للبناء الطبقي لهذا المجتمع في العصر الحديث بسبب تأكيد هذا الأخير علي تعددية

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٧ – ٢٢٥.

هذا المجتمع ورفضه استخدام التقسيمات الطبقية الخاصة بالمجتمعات الأخري – وكذا المفهومات التي تنطوي عليها تلك التقسيمات – عند دراسة البناء الطبقي لهذا المجتمع(١) . غير أنه بدلاً من أن يشير إلى السياق المنهجي الذي وظف فى إطاره «محمد الجوهري» مفهوم الخصوصية التاريخية – وهو هنا بالمناسبة السياق المنهجي للمادية التاريخية – قام بانتزاع هذا المفهوم من هذا السياق ليعزز به رأيه في الخصوصية التاريخية علي النحو الذي صوره.

وقبل البدء في إبراز الانتقائية التي وقع فيها المؤلف عندما قام بتطبيق هذا النموذج علي المجتمع المصري، ينبغي الإشارة، أولاً، إلي عناصر هذا النموذج. وكان المؤلف قد حدد عناصر هذا النموذج في الأتي:

(١) أن التغيرات التي يشهدها المجتمع المصري هي نتيجة إما لتغيرات خارجية وإما نتيجة لتغيرات داخلية غير جذرية، بحيث أنها تكتسب شكل الإضافة المصطنعة التي تؤدي إلي التطور غير المتساوق، كما تتبدي في تداخل وتجاور وتفوق وتناقض العناصر المختلفة المكونة لهذا المجتمع. (٢) أنه يترتب علي العنصر السابق أن المجتمع يصبح مجتمعاً تعددياً من ناحية أشكال الإنتاج والطبقات والقيم والأيديولوجيات. (٣) أن هذا التعدد يؤدي إلي تناقضات تشمل كافة الظواهر الاجتماعية والفردية. (٤) أن هذه العوامل تؤثر علي البناء السياسي للمجتمع المصري(٢).

غير أن افتقار هذا النموذج إلي الاتساق المنهجي قد قاده صاحبه، وكما أشرنا من قبل، الي الانتقائية في التفسير عندما قام بتطبيقه علي المجتمع

(١) المرجع السابق. ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .
(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٢٨ – ٢٣٩ .

المصـري. ولعله يمكن التدليل علي صحة ذلك من خلال استعراض التفسيرات التالية:

أولاً، من الملاحظ أنه لم يستعن فقط بالعوامل السياسية – علي ضآلة أهميتها – في تفسير التغيرات التاريخية التي شهدها المجتمع المصري، وإنما قام أيضاً بالفصل بين تأثير العوامل الخارجية منها وبين تأثير العوامل الداخلية. وهذا المنحني ينطوي – كما هو واضح – علي نزعة تجزيئية للواقع، حيث قال في ذلك: «... وإنما كانت – أي التغيرات التي يشهدها المجتمع المصري – إما كرد فعل لمؤثرات خارجية تؤثر بشكل مباشر علي القرارات الداخلية.. أو كرد فعل للقرارات السياسية الداخلية التي كان يصدرها الحاكم»[1].

ثانياً، أنه قام بطرح تفسيرات فوقية وجزئية – وهي تفسيرات تنتمي إلى الوظيفية أساساً – في إطار شرحه التفصيلي للعنصر الثاني من عناصر نموذجه النظري الخاص بتفسير تعددية المجتمع المصري، حينما ذكر أن القيم تعد في حد ذاتها أحد مصادر التعددية في هذا المجتمع!!... فاصلاً بذلك بينها وبين أصولها الطبقية التاريخية الحقيقية، حيث قال في ذلك: «ج – ويكمن المصدر الثالث للتعددية في وجود أشكال متعددة للقيم يتداخل بعضها مع البعض الآخر»[2]. كما أنه قام بطرح تفسيرات أخري مماثلة عندما قام بالفصل في موضع آخر بين أسباب الاستمرارية الثقافية للمجتمع المصري – ولغيره من المجتمعات النامية الأخري – وبين

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣١.

الأسباب الداخلية الموضوعية التاريخية المسئولة عن ذلك، قائلاً في ذلك: «ويكاد المرء يجزم بالقول إن إحدي الخصوصيات التي تميز المجتمع المصري – ومجتمعات أخري كثيرة في العالم الثالث – هي وجود تراث ثقافي وحضاري طويل قبل أن يعرف هذا المجتمع مظاهر الثقافة الحديثة...»[(١)].

ثالثاً. أنه قام بطرح تفسير وظيفي آخر عندما قام بالربط – ربط السبب بالنتيجة – بين تعدد القيم وتطورها في المجتمع المصري وبين تعدد الأيديولوجيات في هذا المجتمع، وذلك عندما قال: «ويؤدي تعدد القيم وتطورها بهذا الشكل إلي تعدد الأيديولوجيات وعدم وضوحها وتحددها أو تضخمها في بعض الأحيان: فهناك الأيديولوجيات المتأثرة بتراث ما قبل الإسلام (خاصة الفرعوني منه)، وهناك الأيديولوجيات الإسلامية، وهناك الأيديولوجيات العلمانية، وهناك المواقف التوفيقية العديدة»[(٢)].

رابعاً. أنه قام بالمزاوجة بين النظرية الوظيفية ونظرية التبعية عندما تعرض بالتفسير لظاهرة التعدد القيمي التي تشهدها البلاد النامية ومنها «مصر»، وذلك حينما قال: «ولا تفهم تعددية القيم هنا من منظور وظيفي، بل تفهم من منظور مخالف تماماً. فظروف التطور الخاص التي مر بها المجتمع المصري – وربما كل مجتمع مختلف – قد أحدثت تناقضات في البناء القيمي الأساسي للمجتمع، وأدخلت عليها نسقاً من القيم، أعني الثقافة الحديثة المشوهة، ساهمت في تخلفه – وأكاد أن أنطلق هنا من وجهة نظر

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣١.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٣١.

«كارل بولاني» الذي ذهب إلي القول بأن السبب الرئيسي في تحطيم المجتمعات المقهورة ليس سببا اقتصادياً، وإنما هو التفكك الذي أصاب البيئة الثقافية للمجتمعات التي وقعت ضحية الاستعمار»(١).

خامسا. أنه قام بالاستعانة بالماركسية (العقائدية) عندما تعرض بالتفصيل للنقطة التي تهمنا من هذا العرض، وهي تفسيره لتعددية طبقات وشرائح المجتمع المصري في العصر الحديث، وذلك حينما قال – مع ملاحظة أن التنصيص الوارد في هذه الفقرة من عندنا –: «وأدي التطور الرأسمالي إلي ظهور (بورجوازية) تضم شرائح من الرأسماليين الزراعيين، انضمت إليها فيما بعد شرائح من الرأسماليين الصناعيين والتجاريين. وتحللت جماعات الفلاحين – علي أثر هذا التحول الرأسمالي – إلي (بروليتاريا زارعية وصناعية). ومع ظهور تدخل الدولة في مسار الرأسمالية وتنفيذها لسياسة تعليمية واسعة النطاق.. ظهرت طبقة وسطي من (البيروقراطيين والتكنوقراطيين) والمهنيين والمثقفين. ولقد أدي نمو السكان وتفتت الأرض الزراعية إلي أن تندفع جماهير غفيرة من سكان الريف للعمل بالمدينة في الأعمال الطفيلية مكونة بذلك (بروليتاريا حضرية) – ولقد بدأت الطبقة التي تكونت علي إثر تحكم الدولة المتزايد في عمليتي الانتاج والتوزيع، بدأت في التحلل من جديد علي إثر التغيرات الليبرالية التي طرأت علي المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ومنذ بداية السبعينيات. وكان من نتيجة هذا التطور ظهور بناء طبقي غير متجانس يتسم بحراك اجتماعي سريع وتفاعل شديد فى الأصول الطبقية»(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣١ – ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٠ – ٢٣١.

هكذا كان لابد للتناقضات المنهجية التي وقع فيها «أحمد زايد» عند صياغة نموذجه النظري عن مفهوم «الخصوصية التاريخية» من أن تقوده إلي الانتقائية في التفسير عند تطبيق هذا النموذج علي المجتمع المصري، وإلي انتقاء التحليل الماركسي (العقائدي) بصفة خاصة ليفسر علي أساسه التطورات الطبقية التي شهدها هذا المجتمع في العصر الحديث.

ولعل هذا العرض يفضي إلي القول إن النموذج النظري الذي صاغه هذا الباحث لمفهوم الخصوصية التاريخية لا يعدو إلا أن يكون نموذجاً وصفياً وظاهرياً وانتقائياً تم توليفه من أكثر من نظرية كالوظيفية والتبعية والماركسية، وعلي نحو يحول بينه – وكما يدلل علي ذلك تطبيقه علي المجتمع المصري – وبين الارتقاء إلي مستوي النموذج النظري المتسق منهجيا، ومن ثم المتسق نظرياً. وعلي ذلك، فإن هذا النموذج لا يصلح لتقديم فهم سليم لطبيعة الأوضاع الطبقية السائدة في «مصر».

قصاري القول إنه باستثناء الأعمال التي تنطلق من التحديد الماركسي لمفهوم الخصوصية التاريخية لدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري، فإن الأعمال الأخري لا تستطيع أن تحدد طبيعة تلك الأوضاع، أو أن تحدد خصوصيتها، لأنها أعمال تفتقر إلي الأسس المنهجية والنظرية المتسقة التي تؤهلها للقيام بذلك. حيث إن افتقارها إلي مثل هذه الأسس يقودها دائماً – عند التفسير – إما إلي القيام بالتوفيق بين الماركسية والوظيفية، وإما الي القيام بالانتقاء من أكثر من نظرية مما يفضي بها في النهاية الي طرح تحليلات وتفسيرات غير صائبة لطبيعة ذلك البناء.

الخاتمة

علي الرغم من أن الاهتمام العلمي بالطبقات الاجتماعية للمجتمع المصري قد بدأ في وقت مبكر نسبياً، فإن هذا الاهتمام لم يبدأ بشكل ملحوظ إلا منذ خمسينيات القرن الحالي تقريباً، وذلك عندما توفرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية المواتية لذلك. فلقد تبين أن هذا الاهتمام لم يبدأ علي النحو المذكور إلاّ عندما تبلورت الملامح العامة للبناء الطبقي للمجتمع المصري، وتبلورت معها المصالح والصراعات الطبقية المختلفة، مما حدا ببعض المفكرين والباحثين المرتبطة تخصصاتهم بالاحوال الاقتصادية والسياسية للبلاد بدراسة هذا البناء علي ضوء ما أصبح متاحاً أمامهم من تيارات نظرية غربية في مجال العلوم الاجتماعية. كما تبين أن هذا الإهتمام قد جاء في كل فترة زمنية فرعية من الفترات الزمنية الفرعية التي يتألف منها العصر الحديث بهدف تحقيق أهداف علمية وأخري عملية. كما تبين أيضاً أن علماء الاجتماع المصريين – علي وجه التحديد – قد تمكنوا من إحداث تحول كيفي في مجال دراسة الطبقات الاجتماعية في مجتمعهم عندما أتيحت أمامهم الفرصة للمشاركة في ذلك فيما بين آواخر الستينات وأوائل السبعينات.

تبقي كلمة أخيرة وهي أنه إذا كان العلم الاجتماعي يكتسب كونيته من كونية منهجه، وليس من كونية نظريته، وأن هذه الأخيرة ليست أكثر من كونها تحصيل حاصل للأولي، فإنه لم يعد أمامنا نحن علماء الاجتماع المصريين سوي التمسك بالكونية المنهجية لهذا العلم حتي نقدم إسهامنا في كونيته النظرية، وذلك بعدما تأكد لنا أن هذه الأخيرة باتت مفروضة علينا فرضاً بحكم أغلال التبعية والتقليد.وأنه إذا كان هذا المطلب قد أصبح مطلباً ملحاً علي مستوي علم الاجتماع في مصر بوجه عام، فإنه قد أصبح أكثر إلحاحاً علي مستوي أحد المجالات التي يهتم بها فيها بوجه خاص، ألا وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية.

المراجع

(١) **إبراهيم طرخان**، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

(٢) **إبراهيم عامر**، ثورة مصر القومية، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٦.

(٣) **إبراهيم عامر**، الأرض والفلاح – المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الديار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨.

(٤) **ابراهيم العيسوي**، مستقبل مصر – دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣.

(٥) **أبوسيف يوسف**، (تعليق) في نمط الإنتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية، ندوه شارك فيها أبو سيف وآخرون، ط ١، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٤.

(٦) **أ. ب. كلوت بك**، لمحة عامة الي مصر – الكتاب الثاني، ترجمة محمد مسعود، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

(٧) **أحمد زايد**، البناء السياسي في الريف المصري – تحليل جماعات الصفوة القديمة والجديدة، ط ١، دار المعارف، ١٩٨١.

(٨) **أحمد صادق سعد**، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج، ط ١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩.

(٩) **أحمد صادق سعد**، تاريخ العرب الاجتماعي – تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الي النمط الرأسمالي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.

(١٠) **السيد عبد العليم الزيات**، البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري – دراسة سوسيوتاريخية ١٨٠٥ – ١٩٥٢، الجزء الاول، دار المعارف، ١٩٨٥.

(١١) **السيد الحسيني**، التدرج – المجلد الثالث (إشراف) في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ – ١٩٨٠، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥.

(١٢) **أمين عز الدين**، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتي سنة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٦.

(١٣) **أمين عز الدين**، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩/ ١٩٢٩ – من الثورة الوطنية إلي الأزمة الاقتصادية، دار الشعب،القاهرة، ١٩٧٠.

(١٤) **أمين عز الدين**، تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينات ١٩٢٩/ ١٩٣٩ ، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٢.

(١٥) **المقريزي**، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قام علي تحقيقة ونشره حسن زيادة وجمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، طبعة ثانية منقحة، القاهرة، ١٩٥٧.

(١٦) **أنور عبد الملك،** نهضة مصر – تكون الفكر والايديولوجية في نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ – ١٨٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

(١٧) **جمال حمدان،** شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، جـ ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

(١٨) **جمال حمدان،** شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، جـ ٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤.

(١٩) **جمال مجدى حسنين،** صورة من المجتمع المصري المعاصر، الكاتب، أكتوبر ١٩٦٩م.

(٢٠) **جمال مجدى حسنين،** المميزات العامة للتركيب الطبقي في مصر عشية ١٩٥٢، الطليعة، ابريل، ١٩٧٢.

(٢١) **جمال مجدى حسنين،** ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، ط ١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨.

(٢٢) **حسن الساعاتى،** الفئات المرسملة في مصر المعاصرة، اليقظة العربية، ديسمبر، ١٩٨٥.

(٢٣) **رفعت السعيد،** الطبقة الوسطي ودورها في المجتمع المصري، الطليعة، مارس، ١٩٧٢.

(٢٤) **رمزى زكى،** دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، ط ١، مكتبة مدبولي،

القاهرة، ١٩٨٣.

(٢٥) **رءوف عباس حامد،** الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

(٢٦) **سمير أمين،** حول التبعية والتوسع الرأسمالي.

(٢٧) **سمير أمين،** تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر، الطليعة، أبريل -يونيو، ١٩٨٥.

(٢٨) **سعد الدين ابراهيم،** النظام الاجتماعي العربي الجديد - دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ط ٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

(٢٩) **سعد الدين إبرهيم،** أزمة مجتمع أم أزمة طبقة - دراسة في أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة، المنار، ع ٦، يونيو، ١٩٨٥.

(٣٠) **شريف حتاتة،** تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية، الكاتب سبتمبر، ١٩٧٠.

(٣١) **شهدى عطية الشافعي،** تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، دار شهدي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٧.

(٣٢) **صالح محمد صالح،** الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر من عهد محمد علي إلي عهد عبد الناصر، ط ١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩.

(٣٣) **صلاح العمروسي:** حول الرأسمالية الطفيلية – دراسة نقدية، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.

(٣٤) **طاهر عبد الحكيم:** نشأة الدولة المركزية وميلاد الاستبداد، فكر، أكتوبر، ١٩٨٤.

(٣٥) **ط. ت. شاكر:** قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٣.

(٣٦) **عادل شريف:** البورجوازية المصرية – تاريخ الماضي وآفاق المستقبل، كتابات مصرية – ١، دار الفكر الجديد، بيروت، سبتمبر، ١٩٧٤.

(٣٧) **عادل غنيم:** ثورة يوليو.. والرأسمالية، الطليعة، يوليو، ١٩٦٥.

(٣٨) **عادل غنيم:** الأيديولوجية الديموقراطية وصراع الطبقات في مصر، الطليعة، الكتوبر، ١٩٦٦.

(٣٩) **عادل غنيم:** حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير، ١٩٦٨.

(٤٠) **عاصم الدسوقي:** كبار ملاك الأراضي الزارعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ – ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٤١) **عاصم الدسوقي:** نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، ط ١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١.

(٤٢) **عاطف أحمد فؤاد،** الصفوة المصرية – قضاياها وانتماءاتها، ط ١، دار المعارف، ١٩٨٥.

(٤٣) **علي بركات،** تطور الملكية الزراعية وأثره علي الحركة السياسية ١٨١٣ – ١٩١٤، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٤٤) **علي بركات،** الملكية الزراعية بين ثورتي ١٩١٩ – ١٩٥٢.

(٤٥) **علي بركات،** في الطريق الي مدرسة اجتماعية، فكر، ع٥، مارس، ١٩٨٥.

(٤٦) **عبد الباسط عبد المعطي،** البناء الطبقي والتنمية في المجتمع المصري الحضري (ورقة عمل) فى مؤتمر علم الاجتماع والتمية في مصر – ٥ – ٨ مايو ١٩٧٣، المجلد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ١٩٧٣.

(٤٧) **عبد الباسط عبد المعطي،** الصراع الطبقي في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٤٨) **عبد الباسط عبد المعطي،** التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١.

(٤٩) **عبد العظيم رمضان،** تاريخ البورجوازية المصرية الصغيرة قبل ثورة ٢٣ يوليو – الجناح التجاري والصناعي، الطليعة، يوليو، ١٩٧٣.

(٥٠) **عبد العظيم رمضان،** صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨.

(٥١) **غريب سيد أحمد**، الطبقات الاجتماعية – النظرية والقياس، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٣.

(٥٢) **فتحى عبد الفتاح**، القرية المصرية – دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج، دار الثقافة الجديدة القاهر، ١٩٧٣.

(٥٣) **فتحى عبد الفتاح**، القرية المصرية بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ – ١٩٧٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٥٤) **فؤاد مرسى**، سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية، الطليعة، ديسمبر، ١٩٧٥.

(٥٥) **كمال السيد**، الرأسمالية الطفيلية – خصائصها ومخاطرها، الطليعة، يوليو، ١٩٧٣.

(٥٦) **محمد أنيس والسيد رجب حراز**، ثورة يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

(٥٧) **محمد ثابت الفندى**، الطبقات الاجتماعية من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفرنسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٩.

(٥٨) **محمد عبد الشفيع عيسى**، الرأسمالية الطفيلية – هل هي مفهوم علمي، الطليعة، اكتوبر، ١٩٨٤.

(٥٩) **محمد عبد المنعم مرتضى**، البورجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة، الطليعة، سبتمبر، ١٩٧٢.

(٦٠) **محمد عبد النبي**، البناء الطبقي في الريف المصري – ملاحظات نقدية ورؤية واقعية في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري، العدد الأول، أكتوبر ١٩٨٠، دار المعارف.

(٦١) **محمد عمر**، حاضر المصريين أو سر تأخرهم، مطبعة المقتطف بمصر، القاهرة ١٣٢٠ هـ – ١٩٠٢م.

(٦٢) **محمد فتحي عافية**، بورجوازية العالم الثالث وطريق التطور الرأسمالي، الطليعة، نوفمبر، ١٩٧٢.

(٦٣) **محمد الجوهري**، نحو إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور: الطبقات في المجتمع الحديث ترجمة محمد الجوهري وآخرين، ط ١، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢.

(٦٤) **محمود أمين العالم**، الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، دار الثقافة الجديدة القاهرة، ١٩٨٦.

(٦٥) **محمود جاد**، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية – عرض نقدي ورؤية نظرية، ط ١، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣.

(٦٦) **محمود عبد الفضيل**، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢/ ١٩٧٠ – دراسة في تطور المسألة الزراعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

(٦٧) **محمود عبد الفضيل**، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، ط ١ ، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٠.

(٦٨) **محمود عبد الفضيل**، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح، الطليعة، مايو، ١٩٨٤.

(٦٩) **محمود عودة**، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٢.

(٧٠) **محمود متولي**، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

(٧١) **مصطفى كامل السيد**، تأملات حول مسألة التبعية.. واقعها ونظرياتها، قضايا فكرية، الكتاب الثاني، دار الثقافة الجديدة، يناير، ١٩٨٦.

المحتويات

رقم الايداع ٩٣/٥٩٣٩
الرقم الدولي I.S.B.N.
977-222-047-4

: مطبعة ماجد
ت: ٨٣٢١٢٨

هذا الكتاب

يتعرض هذا الكتاب لأهم الدراسات التي تعرضت للبناء الطبقي للمجتمع المصري في العصر الحديث . وذلك من ناحية التأريخ لظروف نشأة وتطور هذه الدراسات، وتصنيفها في تيارات نظرية معينة ، وتذييل كل تيار منها بلمحة نقدية ، والإشارة إلى أكثرها صلاحية لهذا الغرض .

وهذا الكتاب يهدف من وراء ذلك إلى التأريخ الجزئي لنشأة علم الاجتماع في مصر، وإحياء حركة النقد الذاتي في مجاله بوجه عام، والكشف عن المستوى النظري الذي وصل إليه في أحد المجالات ـ وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية ـ وتمهيد الأرضية للباحثين المصريين الراغبين منهم في التنظير لمجتمعهم في هذا المجال بوجه خاص.

الناشر



دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبرى أبو علم / القاهرة
ت : ٣٩٢٢٨٨٠ ـ فاكس : ٣٥٥٠٨٧١